

أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي
دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/إبراهيم أحمد إبراهيم شرف

Dr/ Ibrahim Ahmed Ibrahim sharaf

مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة دمنهور

أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. إبراهيم أحمد إبراهيم شرف *

الملخص:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية، وجودة التقرير المالي ، ومدى تأثير هذه العلاقة باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات ، وبعض الخصائص التشغيلية للشركة، مثل حجم الشركة، ومستوي الرفع المالي، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة ، ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث، ثم تم اجراء دراسة تطبيقية ، وذلك بالتطبيق علي بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، للفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٥. وقد خلص البحث في شقه النظري إلي أن كل من متغيرات حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وحجم الشركة ، له تأثير إيجابي علي جودة التقارير المالية. وأن هناك تعارض في الآراء بين الدراسات حول تأثير مستوي الرفع المالي للشركة علي جودة التقارير المالية. كما خلص البحث في شقه التطبيقي الي وجود تأثير إيجابي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية، في بيئة الممارسة العملية المصرية. وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المعدلة علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة ، انتهى البحث إلي أن متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، له تأثير إيجابي غير معنوي. أما متغير حجم الشركة ، له تأثير سلبي غير معنوي. بينما متغير مستوي الرفع المالي للشركة له تأثير إيجابي معنوي علي العلاقة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : معايير التقرير المالي الدولية – جودة التقرير المالي - حجم منشأة المحاسبة والمراجعة – حجم الشركة – مستوى الرفع المالي للشركة - التحفظ المحاسبي.

The Impact of International Financial Reporting Standards Adoption on the Annual Report Quality: An Empirical Study on Firms Listed in the Egyptian Stock Exchange.

Abstract:

The primary objective of this research is to investigate the relation between International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption and the financial reporting quality. Additionally, the research examines how this relation is influenced by auditor size and some operating characteristics of the firm including size and leverage as moderating variables to achieve the aim of the research an empirical study was conducted on a sample of firms listed in the Egyptian stock exchange between 2002 and 2015. The theoretical study shows that auditor size and firm size have a positive effect on the financial reporting quality. There is also a debate among prior studies regarding the effect of leverage on the financial reporting quality. Moreover, the empirical study shows that IFRS adoption has a significant positive effect on the financial reporting quality of the Egyptian firms. The research also reveals an insignificant positive effect of the auditor size as a moderating variable on the relationship between IFRS adoption and the financial reporting quality while the firm size has an insignificant negative effect on this relation. Finally, the research reveals a significant positive effect of leverage as a moderating variable on the relationship between IFRS adoption and the financial reporting quality.

Keywords: IFRS - financial reporting quality - auditor size - firm size - Leverage-accounting conservatism.

* مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة دمهور.

E-Mail: Ibrahim_shraf2000@yahoo.com

١ - مقدمه البحث:

دفعت التطورات المتلاحقة في عالم الأعمال، وعولمة أسواق رأس المال، إلي السعي نحو محاولة تحقيق تكامل بين الأسواق المالية بين الدول المختلفة، وأصبح التقارب الدولي International Convergence للمعايير المحاسبية موضوعاً هاماً للمنظمين، والهيئات المهنية، والمستثمرين، وأصحاب المصالح الآخرين، الذين يستخدمون المعلومات المالية. وظهرت الحاجة لضرورة وجود لغة محاسبية موحدة بين الدول المختلفة يتم علي أساسها إعداد التقارير المالية، تتمثل في مجموعة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، وهي معايير التقرير المالي الدولية The International Financial Reporting Standards (IFRS)، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والتي تهدف لوضع مبادئ موحدة لإعداد للتقرير المالي في كل الدول، من خلال استخدام نفس معايير التقرير المالي (Sunder, 2014; Kamath & Desai, 2014; Ergun & Ozturk, 2013; Sunder, 2016).

ولقد حدث تحول عالمي نحو تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) Adoption of باعتبارها معايير عالمية، ويعد هذا التبرني أحد أهم الأحداث الهامة في مجال المحاسبة والمراجعة، وهدفه هو توحيد المعايير المحاسبية بين الدول المختلفة. لتسهيل انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بين الدول، وجعل الأسواق أكثر تكاملاً، وتقليل الاختلافات بين التقارير المالية في الدول المختلفة، وتوفير مستوى مرتفع من الشفافية والقابلية للمقارنة. وقد أيدت مجموعة دول العشرين معايير التقرير المالي الدولية في قمتها عام ٢٠٠٩ (Zhang, 2011; Palea, 2013; Sunder, 2016).

وقد اكتسبت معايير التقرير المالي الدولية IFRS قوة كبيرة في كل دول العالم، فقد تبنت أكثر من ١٠٠ دولة علي مستوى العالم تطبيق هذه المعايير، ففي أوروبا تم اعتمادها وتطبيقها إلزامياً عام ٢٠٠٥ ، علي أكثر من ٨٠٠٠ شركة في ٣٠ دولة. وقد طبقت بعض الدول مثل الصين هذه المعايير بصورة جزئية. كما أبدت الكثير من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، موافقتها علي تبنيها في المستقبل القريب (Jacob & Madu, 2009; Garcia et al., 2011; Kamath & Desai, 2014).

وقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة أثار تطبيق معايير التقرير المالي الدولية علي موضوعات، مثل دور المعلومات المحاسبية في قياس القيمة Value Relevance ، والقابلية للمقارنة ، وتكلفة رأس المال، والتحفز المحاسبي، وغيرها ، وجودة التقرير المالي بصفة عامة. حيث اتجهت الأنظار نحو تلك المعايير باعتبارها الأداة الرئيسية لتحسين جودة التقارير المالية، وأحد ضوابط إنتاج معلومات كاملة وشفافة، تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات. وعلي الرغم من ذلك لا يوجد شك أن هناك قلقاً لدي أصحاب المصالح المختلفين، المشاركين في أسواق رأس المال، نتيجة تبني معايير التقرير المالي الدولية لإعداد القوائم المالية ، وظهر تساؤلات حول ما اذا كان هذا التبرني سيؤثر علي جودة التقارير المالية (Chua et al., 2012; Sunder, 2016).

ويتعلق مفهوم جودة التقارير المالية، بالشفافية، والتي تعرف بأنها قدرة المستخدمين علي رؤية وفهم وتحليل المعلومات المالية، والأحداث المحاسبية والمعاملات الأساسية في الشركة. ولا بد من توافر

عناصر أو سمات للقول بأن التقارير المالية ذات جودة، منها مجموعة من الخصائص النوعية تتصف بها المعلومات المحاسبية. وكذلك مدي الارتباط بين الدخل المحاسبي وعوائد سوق الأوراق المالية(Sunder, 2016).

وقد رأَت العديد من الدراسات ؛ Outa, 2011 ؛ Garcia et al.,2011 ؛ Chen et al., 2010 ؛ Dimitropoulos et al.,2013) ، أن لتبني معايير التقرير المالي الدولية منافع للتقرير المالي أهمها تحسين القابلية للمقارنة، وزيادة الشفافية، وتحسين ثقة المستثمرين، وتخفيض عدم تماثل المعلومات. بينما يري (Palea,2013; Kamath & Desai , 2014) ، أن هذا التبني لا يؤدي بالضرورة لتحسن جودة التقرير المالي والمعلومات المحاسبية.

وقد يرجع الاختلاف بين الدراسات حول تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي لمجموعة من المتغيرات المعدلة Moderators والتي قد تؤثر علي تلك العلاقة، منها متغيرات معدلة خاصة بمنشأة المحاسبة والمراجعة، مثل مستوي جودة المراجعة، مقياس حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وخبرة وتأهيل المراجع، وما إذا كانت منشأة دولية أو في شراكة مع منشأة محاسبة ومراجعة دولية. وكذلك متغيرات متعلقة بالخصائص التشغيلية للشركات، مثل حجم الشركة والرفع المالي (طلخان، ٢٠١٧؛ Lam et al., 2013; Dimitropoulos et al., 2013).

وفيما يتعلق بالاهتمام بتبني معايير التقرير المالي الدولية بجمهورية مصر العربية، فقد أعلنت مصر عن نيتها في مواءمة المعايير المحاسبية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد طالب قانون سوق المال رقم ٩٥ جميع الشركات بتطبيق معايير المحاسبة المصرية التي وضعتها الحكومة .

وقد ذهب كل من (أبو الخير، ٢٠٠٧؛ خلف ، ٢٠١٣ ؛ شتيوي، ٢٠١٥) لدراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة التقرير المالي. في حين اتجهت دراسة (طلخان، ٢٠١٧) لاختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة. ويسعي البحث الحالي لدراسة تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي(مقاسة بالتحفظ المحاسبي)، في ظل وجود بعض المتغيرات المعدلة مثل ، خصائص منشأة المحاسبة والمراجعة ، وأهمها حجم منشأة المحاسبة والمراجعة من ناحية، والخصائص التشغيلية للشركة المطبقة لهذه المعايير مثل حجم الشركة، والرفع المالي، من ناحية أخرى.

٢- مشكلة البحث:

تُمثل معايير التقرير المالي الدولية مجموعة من المعايير مرتفعة الجودة ، يتم تطبيقها علي نطاق واسع في العديد من الدول (Palea,2013). وقد ثار الجدل والاختلاف بين الدراسات حول جدوي ومنافع تبني معايير التقرير المالي الدولية وتأثيرها علي جودة التقارير المالية. فقد اتفقت دراسات (Chen et al., 2010 ؛ Iatridis, 2010 ؛ Zhang,2011; Chua et al., 2012 ؛ Iatridis, 2012 ؛ Okpala, 2012 ؛ Palea,2013 ؛ Kamath & Desai , 2014 ؛ Chen, 2014 ؛ Kao & Wei, 2014 ؛ Mohammadrezaei et al., 2015 ؛ Dayanandan et al .,2016) ، علي أنها تحقق العديد من الفوائد، أهمها زيادة شفافية التقرير المالي، وتحسين قابلية المعلومات للمقارنة،

وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتحسين ثقة المستثمرين، وتخفيض تكلفة الأموال، وبالتالي زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتحسين كفاءة سوق رأس المال.

في حين رأت دراسات أخرى (Chen et al., 2010 ; Garcia et al.,2011 ; Outa, 2011 ; Dimitropoulos et al.,2013 ; Palea,2013; Kamath & Desai , 2014; Joshi et al., 2016) ، أن تبني تلك المعايير لا يؤدي بالضرورة لزيادة جودة التقارير المالية، حيث توجد عوامل تحد من منفعة تبني تلك المعايير منها؛ عدم وجود البيئة المناسبة والمهياة لتبني المعايير ، وكذلك اختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية والتنظيمية بين الدول المختلفة. كما تتسم هذه المعايير ببعض السمات منها؛ أنها معدة وفقا لعوامل بيئية وقيم مجتمعية تناسب الدول المتقدمة، ولا تناسب الدول النامية، وتتضمن بدائل للاعتراف والقياس تسمح بالحرية في الاختيار فيما بينها، بالإضافة للمرونة المتلازمة لمعايير التقرير المالي الدولية والتي تحتاج لقدر كبير من الحكم المهني، وقد توفر فرصة أكبر لإدارة الأرباح (Chen et al., 2010 ; ;Dimitropoulos et al.,2013 ; Joshi et al., 2016) شحاته، ٢٠١٣).

بالإضافة لذلك يتوقف تأثير تطبيق تلك المعايير علي بعض المتغيرات مثل خصائص منشآت المحاسبة والمراجعة ، وكذلك بعض الخصائص التشغيلية للشركة المطبقة لهذه المعايير (Kilgore et al., 2016) ; Jara & Tomas ,2013; Palea,2013 ; Khlif & Achek ,2011. ونتيجة لذلك فإنه يوجد اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين حول تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي.

وبناءً عليه يُمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن الأسئلة التالية نظرياً وعملياً في مصر:

- ما المقصود بتبني معايير التقرير المالي الدولية؟. وما هو مردود هذا التبني من منظور المحاسبة المالية؟.
- ما هي جودة التقارير المالية؟. وما هي أهم مقاييسها؟.
- هل تؤثر كل من جودة المراجعة وحجم الشركة ومستوي الرفع المالي علي العلاقة التأثيرية لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية؟.
- هل يوجد دليل عملي علي العلاقات محل الدراسة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟.

٣- هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقرير المالي، ومدى تأثير هذه العلاقة ببعض المتغيرات مثل جودة المراجعة وحجم الشركة ومستوي الرفع المالي، وذلك من خلال مدخل نظري تطبيقي مبرر وموثق علمياً بالتطبيق علي بعض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية هذا البحث أكاديمياً من خلال تناوله لقضية تبني معايير التقرير المالي الدولية، وتقييم أثر هذا التبني علي جودة التقرير المالي وذلك لبعض الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، باعتبار مصر من الدول النامية التي طبقت معايير التقرير المالي الدولية. كما يسعى هذا البحث لتقديم مساهمة أكاديمية من خلال دراسة تأثير بعض المتغيرات ، مثل جودة المراجعة، وحجم الشركة، والرفع المالي، علي العلاقة التأثيرية بين تبني معايير التقرير المالي الدولية، وجودة التقرير المالي، وتقديم دليل من الواقع العملي علي هذا التأثير. وبذلك يحاول هذا البحث تضيق الفجوة بين الدراسات الأكاديمية التي تمت في دول متقدمة، والدراسات التي تمت في جمهورية مصر العربية.

وتتمثل دوافع هذا البحث في وجود حاجة ضرورية لمواءمة المعايير المحاسبية في الدول المختلفة، ومن هذه الدول مصر، وخاصة في ظل وجود فجوة بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقرير المالي الدولية. نتيجة عدم ملاحقة التعديلات الجوهرية في معايير التقرير المالي الدولية المناظرة، الامر الذي يقلل من فائدة تبني مصر لهذه المعايير.

٥- حدود البحث:

يقتصر هذا البحث علي دراسة وتحليل واختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية ، علي جودة التقرير المالي، ومدى تأثير هذه العلاقة ببعض الخصائص النوعية لمنشآت المحاسبة والمراجعة مثل الحجم باعتباره مؤشراً لجودة المراجعة، وكذلك بعض خصائص الشركة المطبقة لهذه المعايير وهي: حجم الشركة ومستوي الرفع المالي. وذلك بالتطبيق علي بعض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث اي خصائص أخرى لمنشأة المحاسبة والمراجعة بخلاف حجمها (مثل تغيير مراقب الحسابات وتخصصه الصناعي)، والخصائص الأخرى للشركات بخلاف التي تم ذكرها (مثل عمر الشركة وهيكل الملكية ولموسية الأصول). كما يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية والمؤسسات المالية. كما تقتصر فترة الدراسة في هذا البحث علي السنوات من ٢٠٠٢ وحتى سنة ٢٠١٥، وتم استبعاد سنة ٢٠٠٧ باعتبارها سنة بداية تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر. وأخيراً فان قابلية النتائج للتعميم مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة وفترة الدراسة وأداة القياس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة.

٦- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده سوف يستكمل البحث علي النحو التالي:

١/٦- تبني معايير التقرير المالي الدولية.

٢/٦- جودة التقارير المالية (المفهوم والمقاييس والأهمية من منظور أصحاب المصالح).

٣/٦- تحليل العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٤/٦- دراسة العوامل المؤثرة علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقرير المالي واشتقاق الفروض من الثاني حتي الرابع.

٥/٦ - منهجية البحث.

٦/٦ - نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ - تبني معايير التقرير المالي الدولية:

تُعد التقارير المالية المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبية المالية، وتُمثل المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح ، وخاصة المستثمرين والدائنين في اتخاذ قراراتهم. وحتى تتصف هذه القرارات بالرشد يجب أن تتصف المعلومات التي تحتويها التقارير المالية بالجودة. ويتساءل (Garcia et al.,2011; Sunder,2016) عن كيفية تحسين جودة التقارير المالية، وما الذي يجعل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تتسم بالجودة، حتي تكون ذات منفعة ؟، وذلك حتي تلعب دورا مهما في التأثير على سلوك المستثمرين عند اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية.

ولقد لاقى هذا التساؤل كثيراً من الاهتمام خلال الفترة السابقة. فقد أوضح كل من (Callao et al., 2009 ; Garcia et al.,2011 ; Kim & Shi,2012 ; Ergun & Ozturk,2013 ; Sunder,2016) ، أن الأمر يتعلق بالمعايير التي يتم علي أساسها إعداد التقارير المالية. وتمثل معايير التقرير المالي الدولية مجموعة من المعايير عالية الجودة يتم تطبيقها في معظم الدول لإعداد التقارير المالية ، بغرض توفير معلومات محاسبية مالية شاملة ودقيقة وتقدم في الوقت المناسب يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (Garcia et al.,2011 ; Outa, 2011; Kim & Shi,2012 ;Sunder, 2016).

كما يوضح (Anandarajan & Hasan, 2010 ; Chalmers et al .,2011; Mohammadrezaei et al., 2015) ؛ طلخان، ٢٠١٧ ، أن الغرض الأساسي من تبني معايير التقرير المالية الدولية هو زيادة شفافية وملاءمة منفعة المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية لأغراض التقييم، وزيادة القدرة التفسيرية للمحتوي المعلوماتي للأرقام المحاسبية لتفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، وزيادة القابلية للمقارنة للمعلومات المالية. وتقليل ممارسات إدارة الأرباح ، وزيادة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وبذلك يتحقق الدور التقييمي Valuation والدور التعاقدية Stewardship للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية وذلك لتوفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين والدائنين للتنبؤ بالأداء المستقبلي، بالإضافة لتمكين أصحاب المصالح من تقييم كفاءة وفعالية قرارات الإدارة بشأن استخدام الموارد.

٢/٦ - جودة التقارير المالية (المفهوم والمقاييس والأهمية من منظور أصحاب المصالح):

بوجه عام في المعرفة المحاسبية يشار لمصطلح الجودة، بجودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، والتي تتضمن أيضا عدد من المفاهيم منها: جودة التقرير المالي Financial Reporting

quality ، جودة المحاسبة Accounting quality ، وجودة الإفصاح Disclosure quality ، وجودة الأرباح Earnings quality ، ويعد مفهوم جودة الإفصاح مختلفاً وأكثر بعداً عن المفاهيم السابقة ، لكونه يركز عن عدد العناصر المفصوح عنها من جانب الشركة. في حين يعد مفهوم جودة التقرير المالي وجودة المحاسبة الأكثر انتشاراً.

وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقرير المالي، فقد تناولت العديد من الدراسات هذا المفهوم ، وقد اختلفت فيما بينها، ولم تتوصل لرأي أو تعريف محدد بشأنها، حيث يري (Iatridis, 2010) أن التقرير المالي يتصف بالجودة عندما تكون الشركة أقل إدارة للأرباح ، واكثر اعترافاً بالخسائر، وأن تكون المعلومات التي يحتويها أكثر ملاءمة.

بينما يري (Cheung et al.,2010 ; Sunder, 2016) أن جودة التقرير المالي تتعلق بكون المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مستوفية لمعايير إعدادها، وأن تكون ملاءمة لاتخاذ القرارات وأن تقدم في الوقت المناسب، وأن تكون نافعة للمستخدمين، وأن تعبر عن حقيقة وضع الشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية. وفي نفس الاتجاه يري (الصيرفي، ٢٠١٥) أن جودة التقارير المالية تعني إعدادها وفقاً لإطارها المطبق، وأن تساعد علي توصيل محتواها لمستخدميها في التوقيت المستخدم وبمستوي تجميع ملائم ، مع تجنب التحريف الجوهرى في هذا المحتوى حتى تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة.

وكذلك يري (Chua et al., 2012) أن جودة التقارير المالية ترتبط بقدرة أصحاب المصالح علي رؤية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وفهم الأحداث المحاسبية والمعاملات في الشركة. بينما يري (Palea , 2013) أن التقارير المالية تتصف بالجودة عندما تكون المعلومات التي تحتويها قادرة علي المساعدة في اتخاذ القرارات بشكل أفضل من عدم وجودها ، وأن يكون لها قيمة تنبؤية Predictive value، وقيمة تأكيدية Confirmatory value ، وتقدم تمثيلاً صادقاً يعكس الظواهر الاقتصادية والأوضاع المالية داخل الشركة، وأن تمكن من تحقيق القابلية للمقارنة وامكانية التحقق والوقتية والقابلية للفهم. وأن تكون قادرة علي تفسير الارتباط بين الأرقام المحاسبية وعوائد السوق.

ويري الباحث أن جودة التقارير المالية، تتعلق بمدى منفعتها لمستخدميها من أصحاب المصالح، والتي تتحقق من خلال استيفائها لمجموعة من الأمور تتمثل في؛ الالتزام بإطار ومعايير إعدادها، وأن تستوفي المعلومات التي تحتويها لخصائصها النوعية، وأن يوفر محتواها المعلوماتي، صورة حقيقة للشركة بشفافية، تقلل من عدم تماثل المعلومات. وتحد من مستوي ممارسات إدارة الأرباح بها، وأن توفر مزيداً من الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، كمؤشر للحفاظ.

وفيما يتعلق بأهمية جودة التقارير المالية من منظور أصحاب المصالح، يري Garcia (et al.,2011; Kamath & Desai , 2014) أن توفير المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية بجودة عالية ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات منفعة لمستخدميها، من خلال تأثيرها على سلوك متخذي القرارات، بقدر تخفيضها لمستوي خطر المعلومات الذي يواجهونه عند اتخاذهم للقرارات التي تحقق مصالحهم.

وفيما يتعلق بقياس جودة التقرير المالي، لم تتفق الدراسات علي مقياس محدد لقياس الجودة، وتناولت مقاييس مختلفة لقياس جودة التقرير المالي. فقد قامت العديد من الدراسات (Cheung et al.,2010 ; Brochet et al.,2011 ; Jara & Tomas , 2013 ; Palea , 2013 ; Kamath & Desai , 2014; Kao & Wei, 2014 ;Yurisandi & Puspitasari , 2015 ; Sunder,2016 ; Manganaris et al., 2016) بقياس جودة التقرير المالي اعتمادا علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative characteristics ، وذلك طبقا للإطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية الصادر في ٢٠١٠ ، عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وهي الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ القرارات، وتتضمن خصائص نوعية رئيسية، وخصائص نوعية معززة. وفيما يتعلق بالخصائص النوعية الرئيسية Fundamental Qualitative Characteristics فإنها تتضمن خاصيتين ، الأولي: الملاءمة Relevance ، والتي تعني أن تكون المعلومة قادرة علي المساعدة في اتخاذ القرارات بشكل أفضل من عدم وجودها، بحيث تحدث تغييراً في قرارات مستخدميها. ولكي تكون المعلومات قادرة علي إحداث فرق في قرار معين يجب أن تتطوي علي قيمة تنبؤية Predictive value ، إذا كان من الممكن استخدامها كمداخلات في النماذج المستخدمة للتنبؤ بالأحداث والنتائج المستقبلية. وقيمة تأكيدية Confirmatory value أو تغذية عكسية Feedback تؤكد أو تنفي الأحداث السابقة. أما الخاصية النوعية الرئيسية الثانية ، فتشمل ؛ التمثيل الصادق Faithful representation ، وتعني أن تقدم المعلومات المحاسبية صورة صادقة وحقيقية للأوضاع المالية والاقتصادية داخل الشركة، وذلك بأن تكون المعلومة مكتملة Complete ، وحيادية Neutral ، وخالية من الأخطاء Free from error.

أما الخصائص النوعية المعززة Enhancing Qualitative Characteristics ، والتي تعزز من منفعة المعلومات المحاسبية، فتشمل (أ) القابلية للمقارنة Comparability ، ومن خلالها يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية من المقارنة بين عناصر القوائم المالية . (ب) والقابلية للتحقق Verifiability ، والتي يمكن من خلالها تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية التحقق والوصول لاتفاق حول التمثيل الصادق للمعلومات. (ج) الوقتية Timeliness ، والتي تعني توفير المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات. (د) القابلية للفهم Understandability ، من خلال عرض المعلومات المحاسبية لمستخدميها بصورة واضحة تجعلها قابلة للفهم.

وفي اتجاه آخر، قامت دراسات (Barth et al., 2008; Cheung et al.,2010 ; Chua et al., 2012 ; Dimitropoulos et al., 2013; Bodle et al ., 2016 خلال جودة الاستحقاقات Accruals quality ، والتي تعني خلو التقارير المالية من ممارسات إدارة الأرباح. بينما ذهبت دراسات أخرى (Gomariz & Ballesta., 2014; Ren,2016) لقياس جودة التقرير المالي، من خلال علاقة الاستحقاقات بالتدفقات النقدية، والتي تعني قدرة التقرير المالي علي توفير معلومات عن التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.

في حين أوضح (Zhang, 2011; Chalmers et al., 2010; Anandarajan & Hasan, 2010; Chua et al., 2012; Palea, 2013; Dimitropoulos et al., 2013) ، أنه يمكن الاعتماد علي جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقرير المالي، باعتبار رقم الربح من أهم أرقام القوائم المالية من وجه نظر أصحاب المصالح ، متضمنا جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح Persistence ، والقدرة التنبؤية Predictability، والدور التقييمي أو المحتوي المعلوماتي للأرباح Relevance Value، والوقتية، والتحفف المحاسبي⁽¹⁾ Accounting Conservatism من خلال الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وتمهيد الأرباح Earnings smoothing وسيعتمد البحث الحالي علي التحفظ كمقياس لجودة التقرير المالي، وذلك قياسا علي دراسة (Zhang, 2011).

ويخلص الباحث مما سبق، الي أنه في الأدب المحاسبي يعني مصطلح جودة المعلومات المحاسبية بعدد من المسميات، وتعد جودة المحاسبة، وجودة التقرير المالي الأكثر شمولاً في هذا المجال. وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقرير المالي يخلص الباحث أيضاً الي أن ليس هناك تعريف محدد لجودة التقرير المالي، و إنما يدور حول استيفاء إعداد التقارير المالية وفقاً لمعاييرها وإطارها المطلوب، وأن تمكن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، من اتخاذ القرارات بشكل أفضل، وأن تكون قادرة علي تفسير الارتباط بين الأرقام المحاسبية وأسعار السوق، وقادرة علي التنبؤ بالأرباح، وتقدم في الوقت المناسب. وأن أهمية جودة التقارير المالية من منظور أصحاب المصالح ليست في توفيرها ، وإنما تكون نافعة لمستخدميها بحيث تمكنهم من وفهم ورؤية وتقييم وضع الشركة وتؤثر علي قراراتهم بشكل إيجابي.

كما يخلص الباحث إلي أن هناك مقاييس متعددة لقياس جودة التقرير المالي منها، أن تتصف بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر منفعة لمستخدميها في اتخاذ القرارات، وكذلك المدي الذي يكون فيه التقرير المالي خالياً من ممارسات إدارة الأرباح. وتعد جودة الأرباح مؤشراً مهماً لجودة التقرير المالي من جانب أصحاب المصالح ، معبرا عنه بجودة الاستحقاقات، واستمراريته وقدرتها التنبؤية،

(1) – بعد التحفظ المحاسبي من أقدم الموضوعات التي تم تناولها ولاقت اهتماماً كبيراً في الفكر المحاسبي ، ويعني تأجيل الاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) وتعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة ، أو الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، أو عدم توقع أي ربح مع توقع كل الخسائر، أو الأخذ بالقيم الأقل للأصول (Zhang, 2011; Ruch & Taylor, 2015; Jara & Tomas, 2013). أو هو الأخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً علي صافي الأصول (أبو الخير، ٢٠٠٨). وينقسم التحفظ إلي تحفظ مشروط، وتحفظ غير مشروط. ويتم قياس التحفظ بعدة نماذج، منها نموذج باسو Basu والذي يقيس التحفظ اعتماداً علي عدم تماثل الاعتراف بالأحداث الاقتصادية Asymmetrical timeliness ، كما يقاس بالاستحقاقات السالبة Negative Accruals، والاحتياطات الخفية Hidden Reserves ، والعلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية Asymmetrical Accruals to cash flow. كما يقاس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية Market to Book value (MTB). ويعتمد الباحث في قياس التحفظ علي (MTB) (Ruch & Taylor, 2015) . وقد اتفقت العديد من الدراسات (Zhang, 2011; Ruch & Taylor, 2015; Bodle et al., 2016; Chua et al., 2012) ، علي أن التحفظ المحاسبي يساعد علي الحد من السلوك الانتهازي وممارسات إدارة الأرباح، ويحسن من الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ويقلل من عدم تماثل المعلومات، ويحسن من جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي يعد أحد مقاييس جودة التقارير المالية.

ومحتواها المعلوماتي والتقييمي، وتقديمها في الوقت المناسب، والتحفيز المحاسبي من خلال الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب .

٣/٦- تحليل العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث:

سعت العديد من الدراسات لاختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي ، مقاسة بعدد من المقاييس منها، إدارة الأرباح، و الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب كمؤشر للتحفظ، والدور التقييمي للمقاييس المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعد وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وكانت نتائج الدراسات مختلفة و مختلطة فيما بينها. فيري (Dayanandan et al., 2016)، أن تبني الدول لمعايير التقرير المالي الدولية يعد واحداً من أهم التغييرات التنظيمية في التاريخ المحاسبي بغرض تحسين جودة التقارير المالية، من خلال زيادة القابلية للمقارنة، والحد من إدارة الأرباح.

وقد اتفق كل من (Soderstrom & Sun, 2007; Iatridis, 2010; Liu et al., 2011 ; Iatridis, 2012 ; Zéghal, 2011; Chua et al., 2012 ; Dimitropoulos et al., 2013 ; Bodle et al., 2016 ; Höglund & Sundvik, 2016) علي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية، حد من تكوين احتياطات سرية، والسلوك الانتهازي للمديرين ، وقلل من ممارسات إدارة الأرباح ، وبالتالي زادت جودة التقرير المالي .

وكذلك يري (Iatridis, 2010 ; Chua et al., 2012 ; Dimitropoulos et al., 2013; Santos & Cavalcante, 2014) ، أن تبني معايير التقرير المالي الدولية زاد من مستوى التحفظ المحاسبي، وحسن الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب وذلك مقارنة بمعايير المحاسبة المحلية، وأن هذا من شأنه أن يحسن من جودة المعلومات المحاسبية. وأضاف (Jara & Tomas, 2013) أن التحفظ أصبح أكثر وضوحاً في ظل معايير التقرير المالي الدولية. وأن هذا يعزز من الثقة في المعلومات.

ويتفق (Zhang, 2011; Cordazzo, 2013) مع ما سبق في أن التحفظ المحاسبي تحسن بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية ، ويتضح ذلك من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة في مقابل عدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة، وهذا من شأنه يحد من السلوك الانتهازي للمديرين وإدارة الأرباح ، والحد من عدم تماثل المعلومات، ويحمي المستثمرين من الإفصاح عن الأداء غير الحقيقي، ويعد هذا مؤشراً هاماً لجودة التقارير المالية. والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحفظ المحاسبي. وتحديداً وجد (Bischof, 2011; Karampinis & Hevas, 2011; Fiechter, 2011; 2009) ، أن جودة التقارير المالية قد زادت بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، ويتضح هذا من خلال انخفاض تقلبات الأرباح وتحسن التحفظ المشروط. وأضاف (Chua et al., 2012 ; Bodle et al., 2016) أن تبني معايير التقرير المالي الدولية حسن من القدرة علي التنبؤ بمخاطر الإفلاس.

وفي اتجاه آخر، وفيما يتعلق بالدور التقييمي للمقاييس والمعلومات المحاسبية، والمتمثلة في دور المعلومات المحاسبية في قياس القيمة Value relevance، يري (Chalmers et al., 2011; Santos & Cavalcante, 2014)، أن تبني معايير التقرير المالي الدولية قد زاد من القدرة الإرتباط بين رقم الربح المحاسبي وأسعار الاسهم، من خلال توقيت و محتوى المعلومات. وبشكل عام يري كل من (Bischof, 2009; Fiechter, 2011; Karampinis & Hevas, 2011; Chalmers et al., 2011)، أن تبني معايير التقرير المالية الدولية، أفاد البيئة المعلوماتية من خلال تأثيره على المستخدمين الخبراء للقوائم المالية، وأن المقدر التقييمية للارتباط بين سعر السهم والمعلومات المحاسبية زادت بعد التبني.

ووفقا لما سبق، يري كل من (Soderstrom & Sun, 2007; Iatridis, 2010; Kim & Shi, 2012; Chua et al., 2012; Bodle et al., 2016)، أن تطبيق معايير التقرير المالية الدولية، حد من عدم تماثل المعلومات، ووفر مزيداً من المعلومات للتنبؤ بالقدرة علي تحقيق التدفقات النقدية، وهذا أثر علي كل من سلوك المستثمرين فيما يتعلق باختيار المحفظة المالية، من خلال التأثير علي اسعار الاسهم، وشروط المديونية، و تكلفة رأس المال، الأمر الذي انعكس ايجاباً علي المستثمرين من خلال اتخاذهم لقرارات سليمة وعمل تقديرات غير متحيزة.

كما اتفق كل من (Scott, 2009; Paglietti, 2009; Okpala, 2012; Ahmed & Khelif, 2013; Kim & Shi, 2012; Mohammadrezaei et al., 2015)، علي انخفاض عدم تماثل المعلومات - مقياس بدقة توقعات المحللين، للقوة التفسيرية للتغيرات في الأرباح - بعد تبني معايير التقرير المالية الدولية. فقد ساهم جوهرياً في تحسين دقة التنبؤ بالأرباح من قبل المحللين، وأنهم وجدوا علاقة تكملية بين تأثير تبني معايير التقرير المالية الدولية، ودقة المعلومات العامة والخاصة. واتفق (Bischof, 2009; Fiechter, 2011; Karampinis & Hevas, 2011)، علي أن معايير التقرير المالي الدولية قد حسنت من بيئة المعلومات لدي المحللين وإمكانية التنبؤ.

ومن ناحية أخرى، يري كل من (Schipper, 2010; Brochet et al., 2011; Iatridis & Dalla, 2011; Okpala, 2012; Jara & Tomas, 2013; Kamath & Desai, 2014; Senyigit, 2014; Kao & Wei, 2014; Okoye & Akenbor, 2014; Yurisandi & Puspitasari, 2015; Akgun, 2016; Manganaris et al., 2016)، أن تبني معايير التقرير المالي الدولية حسن من جودة التقرير المالي، مقاسة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث أدى هذا التبني لزيادة القيمة التنبؤية، والوقتية، والتغذية العكسية، والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وزيادة الشفافية، والقابلية للمقارنة للتقارير المالية، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في التقارير المالية. وبالتالي زيادة جودتها، بما يعود بالنفع علي أصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين.

وعلي عكس ما سبق، يري آخرون، عدم تأثير جودة التقرير المالي، أو انخفاضها، بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، وذلك وفقاً لمقاييس الجودة السابق ذكرها. فقد توصل البعض (Watrin & Ullmann, 2012; Lin et al., 2012)، إلي أن الأرقام المحاسبية في ظل معايير التقرير المالي

الدولية ، أصبحت أكثر إدارة للأرباح وأقل اعترافاً بالخسائر في التوقيت المناسب، وأقل قدرة تقييمية مقارنة بالأرقام المحاسبية في ظل GAAP. لذلك فهناك انخفاض في جودة المحاسبة. كما أكد (Barth (Ahmad et al., 2013 ; et al., 2012. علي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية أدي لزيادة تمهيد الدخل. في حين يري (Lin et al.,2012) أنه لا توجد علاقة بين تبني تلك المعايير وإدارة الأرباح. وأن نتائج الدراسات في الدول المتقدمة من الصعب تعميمها علي الدول النامية. بينما يري (Aisbitt (Mohammadrezaei et al., 2015 ; 2006، أن النتائج تباينت فيما يتعلق بتأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية علي إدارة الأرباح.

كما أكد (Atwood et al., 2011) أن الأرباح المفصح عنها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية لا تزيد ولا تقل عن الأرباح المفصح عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الأمريكية GAAP ، ولكن الخسائر المفصح عنها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية تكون أقل من الخسائر المفصح عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. بينما يري (Scott,2009) عدم وجود توافق في نتائج الدراسات حول الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب .

وأكدت دراسات أخرى (Outa, 2011 ; Garcia et al.,2011 ; Paananen, 2008) أنه لا يوجد تأثير لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي، ولا يحسن منها، بل توجد بعض المؤشرات على انخفاضها. وأضافت أن ذلك قد يرجع لكون البيئة غير مهيأة للتطبيق من حيث توافر المقومات الخاصة بتلك المعايير. وأضاف (Taylor, 2009) أن معايير التقرير المالي الدولية فوائدها قليلة، وتكبد الشركات تكاليف كثيرة.

بينما تزي دراسات (Bodle et al., 2016 ; Bryce et al., 2015 ; Chua et al.,2012) أن تأثير معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي يختلف باختلاف عوامل متعددة منها: جودة المعايير، وقانون الدولة، والنظام السياسي المطبق ، ودوافع إعداد التقرير المالي (تطوير سوق المال، و النظام الضريبي، وهيكل الملكية)، و العوامل المؤسسية، والعوامل الثقافية، والنظم القانونية وممارسات المراجعة والحوكمة، والمعايير الأخلاقية، وليست المعايير وحدها. وأوضح (Chua et al., 2012) ، أن معظم الدراسات التي سعت لاختبار تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية، تمت في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لتقارب القوانين والأوضاع لدي دول هذا الاتحاد.

كما أكد (Joshi et al., 2016) أن المنافع من تبني معايير التقرير المالي الدولية في الدول النامية تختلف عن الدول المتقدمة ، ولذا لا تتبني الدول النامية تطبيق المعايير بالكامل. وأضاف (et al., 2011) أن تبني معايير التقرير المالي الدولية في بيئة ضعيفة لا يتوفر فيها حماية للمستثمرين لا يحسن من الجودة. ويتفق (Karampinis & Fiechter, 2011; Bischof, 2009) (Hevas, 2011) ، علي أن الاختلاف في نتائج الدراسات من الممكن أن يعود للاختلاف في الفترات أو في طبيعة الدول. وأضاف (Garcia et al.,2011) أن تأثير تبني معايير التقارير المالية علي جودة التقارير المالية لايزال محلاً للبحث والدراسة .

ويخلص الباحث مما سبق إلى اختلاف نتائج الدراسات حول تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي، فهناك دراسات توصلت إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية، قد زاد وحسن من جودة التقرير المالي، وهذا يتضح من خلال انخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة مستوي التحفظ المحاسبي وتحسين الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب، وانخفاض تقلبات الأرباح، وتقليل عدم تماثل المعلومات. كما يخلص الباحث أن عدد من الدراسات توصلت إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية زاد من المقدرة التقييمية للأرقام المحاسبية، كما زاد هذا التبني من المعلوماتية ودقة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين. بالإضافة الي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية قد زاد وحسن من جودة التقرير المالي، حيث زادت الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات، والشفافية والقابلية للمقارنة.

كما يخلص الباحث الي أن الدراسات التي تأخذ وجه النظر الأخرى ، والتي توصلت إلي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية يخفض من جودة التقارير المالية، أو عدم تأثرها من الأساس، تستند في رأيها إلي زيادة ممارسات إدارة الأرباح ، وأن الشركات أصبحت أقل اعترافا بالخسائر وانخفاض مستوي التحفظ المحاسبي، وزيادة تمهيد الدخل، وأصبحت المعلومات أقل ملاءمة.

كما يخلص الباحث الي أن اختلاف نتائج الدراسات سببه اختلاف بينات التطبيق، من حيث النظم القانونية، والسياسية والقانونية، وممارسات المراجعة، وأن ما يصلح للدول المتقدمة لا يصلح لغيرها من الدول النامية.

ويري الباحث أن تبني معايير التقرير المالي الدولية إنما يعبر عن ضمان أن القوائم المالية تمثل الواقع الحقيقي للشركة. وأنها معايير عالية الجودة ، وهي أكثر شفافية من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً الأمريكية. وأن اختلاف الدراسات فيما بينها حول تأثيرها علي جودة التقرير المالي هو اختلاف منطقي، لتعقد بعض المعايير التي تطبق نموذج القيمة العادلة، والذي يؤدي لعدم التطبيق والالتزام الكامل بمعايير التقرير المالي الدولية، مما أثر سلباً علي تأثير التبني لهذه المعايير. بالإضافة لاختلاف بينات التطبيق في الدول المختلفة. فضلاً عن اختلاف الدراسات فيما بينها من حيث المتغيرات واختيار العينات. وهذا أمر يعد منطقياً.

وبناءً علي ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية إيجاباً علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث علي النحو التالي:

H1: يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية إيجاباً علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/٦ - دراسة العوامل المعدلة^(١) Moderating Variables ، للعلاقة بين تبني معايير التقرير

المالي الدولية وجودة التقرير المالي واشتقاق الفروض من الثاني حتي الرابع:

(١) - يعرف المتغير المعدل بذلك المتغير الذي يؤثر علي، أو يُعدّل، العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبذلك يؤثر تأثيراً تفاعلياً Interaction Effect. ويختلف عن المتغير الرقابي Control Variable والذي يشير لذلك المتغير الذي يؤثر علي المتغير التابع ولا يكون محل اهتمام البحث (أبو الخير ، ٢٠٠٧).

يهدف هذا الجزء من البحث الي دراسة العوامل، والمتغيرات، التي تؤثر علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف سيتم تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة، بأهم هذه المتغيرات، والتي تتمثل في متغيرات مرتبطة، بجودة المراجعة وحجم الشركة، ومستوي الرفع المالي، وذلك علي النحو التالي:

١/٤/٦- تحليل دور جودة المراجعة كمتغير معدّل للعلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية، واشتقاق الفرض الثاني للبحث:

تُعد جودة عملية المراجعة عاملاً هاماً في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال دورها في إضفاء الثقة علي المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وبتوفيرها للتوكيد علي القوائم المالية وإظهارها للوضع الحقيقي للشركة. وهي كآلية تساهم في خفض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة. وتعتمد فاعليتها علي قدرتها علي الحد من السلوك الانتهازي للمديرين في التلاعب بالأرباح واكتشاف الممارسات المحاسبية غير الملائمة(طلخان ، ٢٠١٧; Lee & Lee, 2013).

ويري (علي ، ٢٠٠٩) أن جودة عملية المراجعة تتمثل في مجموعة من الخصائص الفنية والنوعية في المراجعة والتي تشعب أصحاب المصالح في الشركة بشأن توفير الية لمراجعة الاداء المالي للشركة. وقد أوضح كل من (Daniels & Brooker, 2011; Khlif & Achek (Kilgore et al., 2011) ، أن أبعاد جودة المراجعة تتمثل في عدة خصائص وهي حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وكون منشأة المحاسبة والمراجعة تنتمي لواحدة من منشآت المراجعة الدولية ، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وتدوير لمراقب الحسابات، واستقلاله، وعدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد منشأة المحاسبة والمراجعة، واتعاب منشأة المحاسبة والمراجعة. ويري كل من (Kilgore et al.,

(2016; Khlif & Achek, 2011) أن أهم ابعاد جودة المراجعة تتمثل في حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والتخصص الصناعي لها، واتعاب منشأة المحاسبة والمراجعة.

وقد أكد (السيد ، ٢٠١٢) علي أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يعد أهم الخصائص الفنية والنوعية لمنشأة المراجعة، فمنشآت المراجعة كبيرة الحجم لديها موارد وإمكانيات، وتتطلب تأهيلاً مهنياً وخبرة علمية وعملية وكفاءة مهنية وتهتم بالتدريب والتعليم المستمر، وتجذب الكفاءات، وتتوافر لديها قواعد نظم الرقابة والجودة وآداب المهنة، كما تستطيع أن تتخصص صناعياً وأن تدخل في شراكة مع منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى الدولية، وهذا بالطبع ينعكس علي جودة عملية المراجعة.

وفيما يتعلق بتأثير حجم منشآت المحاسبة والمراجعة باعتباره من أهم مؤشرات جودة المراجعة، علي جودة التقارير المالية خاصة بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية مقاسة بملاءمة المحتوى المعلوماتي لها، فقد اكد كل من (Lee & Lee, 2011; Zeghal, 2011; Morais & Curto , 2009)

(Dimitropoulos et al., 2013 ; 2013) ، أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تم مراجعتها من خلال احدي منشآت المراجعة الكبرى لديها القدرة علي تفسير التغيرات في عوائد وأسعار الأسهم وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وأضاف(Morais & Curto , 2009) أن ملاءمة المعلومات المحاسبية لتفسير العلاقة بين رقم الربح وعوائد الأسهم زادت بعد تطبيق معايير التقرير

المالي الدولية في الدول التي يرتفع فيها نصيب شركات المراجعة الكبرى من حصة سوق المراجعة. كما أضافت دراسة (Lee & Park, 2013) أن شركات المراجعة الكبرى تهتم بتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين، وتهتم بسمعتها وخطر التقاضي.

ويري (Senyigit, 2014; Chen & zhuang, 2014) أن مهمة مراقبي الحسابات زادت تعقيداً بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية نظراً لاعتمادها علي القيمة العادلة والتي تحتاج لخبرة في عملية تقييم قرارات المديرين، وبذلك فإن مراقبي حسابات شركات المراجعة الكبرى هم الأجدر بهذه المهام.

وذهبت العديد من الدراسات (Comprix et al., 2011; Houque et al, 2012 ; Chen, 2014 ; Wieczynska, 2015) لبيان تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS علي اختيار منشأة المحاسبة و المراجعة. فقد أوضح (Senyigit, 2014) أن مراقبي الحسابات بمنشآت المراجعة الكبرى لديهم القدرة علي التعامل مع معايير التقرير المالي الدولية وتعقيدها، وذلك نظراً لما لديهم من خبرة وقدرة علي إصدار أحكام مهنية بجودة عالية. كما أنهم يشتركون كأعضاء في لجان تفسير المعايير مما يمنحهم الخبرة بمجال وضع المعايير، لذلك تتجه الشركات نحو مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية. وهو ما أكدته (Comprix et al., 2011) وأوضح أن الشركات الأوروبية التي كانت يتم مراجعتها من قبل مراجعين من مكاتب محلية تحولت إلي Big4.

وانتقلت دراسة كل من (Chen, 2014 ; Wieczynska, 2015) مع الدراسة السابقة، وأوضحت أن نصيب شركات المراجعة الكبرى Big4 من الحصة السوقية من سوق المراجعة قد ازداد بعد تطبيق IFRS وأضافت أن هذا التحول تم في السنة التالية لتطبيق IFRS وهذا يظهر جلياً في دول أوروبية مثل المملكة المتحدة وألمانيا وأسبانيا وبولندا وإيطاليا. وبصفة عامة أكدت دراسات (Houque et al, 2012 ; Dinh & Piot , 2014; Wieczynska, 2015) ، أن التحول والاتجاه نحو مراجعي شركات المحاسبة والمراجعة Big4 حدث في الدول ذات الأنظمة القانونية القوية، وأن تغيير مراقب الحسابات يرجع لخبرته ومعرفته بمعايير IFRS ، والتي اكتسبها من خلال مراجعة شركات تبنت تطبيق IFRS في فترة التطبيق الاختياري.

ويخلص الباحث مما سبق الي أن جودة المراجعة تعد عاملاً هاماً في تحقيق جودة التقارير المالية ، لدورها في اضاء الثقة علي المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وتقييدها لسلوك الانتهازي للمديرين، ويمثل حجم منشأة المحاسبة والمراجعة أهم مقاييس جودة المراجعة، فمنشآت المراجعة الكبيرة لديها من الامكانيات والكفاءات والخبرات التي تحقق الجودة لعملية المراجعة.

كما يخلص الباحث أن عدد من الدراسات توصلت إلي أن تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة - باعتباره مؤشراً لجودة المراجعة - علي جودة القوائم المالية يظهر من خلال جعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة وقدرة تفسيرية. وأن شركات المراجعة الكبرى لديها من الخبرة بمعايير التقارير المالي الدولية والتي تعتمد علي القيمة العادلة والتي تحتاج لخبرة وحكم مهني، وهو ما يفسر تحول الكثير من الشركات من مكاتب المراجعة المحلية الي مكاتب المراجعة الكبرى، بعد تبني معايير التقرير المالي

الدولية ، وبالتالي زيادة حصة شركات المحاسبة والمراجعة من سوق المراجعة وذلك لمعرفتها بمتطلبات القياس والافصاح المرتبطة معايير التقرير المالي الدولية وتعقيدها، وهذا الدور الإيجابي لجودة المراجعة ينعكس في تحقيق الالتزام بالمعايير، والذي ينعكس بدوره علي جودة التقارير الدولية. ويرى الباحث أن تبني معايير التقرير المالي الدولية يؤثر علي سوق المراجعة ويمنح شركات المراجعة الكبرى حصة كبيرة من هذا السوق نظرا لخبرتها وكفاءتها. كما أن تبديل مراقب الحسابات في حد ذاته والتحول لشركات المراجعة الكبيرة يزيد من جودة عملية المراجعة من خلال المساهمة في تحقيق الالتزام بتطبيق المعايير ويمنح المزيد من الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والذي بدوره تساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.

وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية معنوياً باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ، لأن تفاعل جودة المراجعة مع متغير التنبؤ سيكون تأثيره أكبر من تأثير كل منهما علي حده علي جودة التقارير المالية. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث علي النحو التالي:

H2: يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة.

٦/٤/٢- تحليل أثر حجم الشركة علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية، واشتقاق الفرض الثالث للبحث:

يعبر حجم الشركة عن حجم عملياتها وإجمالي حجم أصولها، والتكاليف السياسية التي تواجه الشركة (أبو الخير، ٢٠٠٧). كما يرى (زكي، ٢٠١٤) أن حجم الشركة يعد أحد محددات التي توضح سب اختيار الشركة لبدل ما من بدائل القياس المحاسبي ، ومستوي الإفصاح. كما أوضح (طلخان، ٢٠١٧; Narktabtee & Patpanichchot, 2011) أن الشركات كبيرة الحجم تقل لديها حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية، وتقل لديها ممارسات إدارة الأرباح ، وتتحسن جودة تقاريرها المالية ، مقارنة بغيرها من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم. بينما يرى (Lam et al., 2013) أن الشركات صغيرة الحجم لديها قوة تفسيرية لأرقامها المحاسبية أكثر من غيرها من الشركات كبيرة الحجم.

وتساءل (أبو الخير، ٢٠٠٧ ; Iatridis & Dalla,2011; Senyigit, 2014) عن تأثير حجم الشركة على تبني معايير التقارير المالية الدولية ، ومستوي الالتزام بها، ومدى تأثير ذلك علي ملاءمة وجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية. فيرى (Iatridis & Dalla, 2011) ، أن الشركات الكبيرة تبنت معايير التقرير المالي الدولية، منذ أن كانت اختيارياً، وينعكس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية ، مقارنة بالشركات المتوسطة وصغيرة الحجم. وأضاف (Senyigit, 2014) أن

الشركات كبيرة الحجم يجب أن تتبنى معايير التقارير المالي الدولية أكثر من غيرها ، لأنها يرتبط بها عدد أكبر من أصحاب المصالح ومطالبة بتوفير قدر كبير من المعلومات.

وقد توصل (أبو الخير، ٢٠٠٧) الي أن الشركات كبيرة الحجم هي تلك الشركات التي لديها التزام أكثر بالمعايير أكثر من غيرها، وأن حجم الشركة يؤثر ايجاباً ومعنوياً علي مستوي التزام الشركة بمعايير التقارير المالي الدولية، وينعكس ذلك علي جودة تقاريرها المالية ، وبالتالي تزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

وقد اتفق كل من (Dimitropoulos et al., 2013; Chebaane & Othman, 2014) ، مع الدراسة السابقة في أن حجم الشركة يؤثر بشكل إيجابي علي ملاءمة المعلومات المحاسبية بعد تبني معايير التقارير المالي الدولية. بينما يري (Okafor et al., 2016)، أنه لا يوجد تأثير لحجم الشركة علي ملاءمة المعلومات المحاسبية، بعد تبني معايير التقارير المالي الدولية .

ويخلص الباحث مما سبق أن عدد من الدراسات توصلت إلي أن حجم الشركة يعتبر أحد الخصائص المميزة التي توضح سبب اختيار بديل محاسبي معين، كما أن الشركات كبيرة الحجم تواجه بتكاليف سياسية تجعلها تتبنى معايير التقرير المالي الدولية أكثر من غيرها من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم، وتكون أكثر التزاما بتلك المعايير، وتقل لديها حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية، وتقل لديها ممارسات إدارة الأرباح، وتزيد الملاءمة، والقوة التفسيرية لأرقامها المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، وبالتالي تتحسن جودة التقارير المالية .

ويري الباحث أن الشركات كبيرة الحجم يرتبط بها عدد أكبر من أصحاب المصالح، وتسعي للإفصاح لهم عن المزيد من المعلومات المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية، ويرتفع لديها مستوي الالتزام بالمعايير، وبالتالي تتحسن جودة تقاريرها المالية.

وبناءً علي ما سبق يتوقع الباحث أن يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية معنوياً باختلاف حجم الشركة كمتغير معدّل. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث علي النحو التالي:

H3: يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً باختلاف حجم الشركة.

٣/٤/٦ - تحليل أثر مستوي الرفع المالي علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية، واشتقاق الفرض الرابع للبحث:

يري (Matonti & Luliano, 2012) أن الرفع المالي^(١) يتعلق بمدى اعتماد الشركة علي أموال الغير في تمويل عملياتها ، ويشير مستوي الرفع المالي للمخاطر التي قد تواجهها الشركة في حالة عدم قدرتها

(١) - يمكن قياس درجة الرفع المالي بعدة طرق منها: نسبة إجمالي الديون الي القيمة الدفترية لحقوق الملكية، أو نسبة الديون طويلة الأجل الي القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Dimitropoulos et al., 2013) . بينما احتسبها (Chebaane & Othman, 2014) بنسبة الديون طويلة الأجل الي إجمالي الأصول . كما يمكن

علي الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين. كما يوضح (Habib & Weil, 2008) أن الشركات ذات درجة الرفع المالي العالية، يكون احتمال تعرضها لمخاطر الافلاس والمخاطر المالية أكثر من غيرها، ولتجنب عدم الالتزام باتفاقيات الديون تسعى إدارة الشركات لإدارة الأرباح والتلاعب بها، وبذلك تكون الأرقام المحاسبية أقل ملاءمة للتقييم، ونتيجة لذلك يسعى المقرضون لتقليل مقدرة الإدارة علي إدارة الأرباح. وقد اتفق (Iatridis & Dalla, 2011 ; Chebaane & Othman, 2014) علي وجود تأثير ايجابي لدرجة الرفع المالي علي ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية. بينما يري (Dimitropoulos et al., 2013) وجود تأثير سلبي لدرجة الرفع المالي علي ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية.

ولخص (طلخان ، ٢٠١٧) وجهتي نظر المتعلقة بتأثير طريقة تمويل الشركة علي مدي ملاءمة وجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية. وتتمثل وجهة النظر الأولى في أن زيادة اعتماد الشركات علي التمويل الخارجي يؤدي الي زيادة طلب المقرضين علي تحسن مستوي الإفصاح لحماية أموالهم من الاستيلاء عليها من جانب الاطراف الداخلية. وبالتالي زيادة فعالية تطبيق المعايير وبالتالي تتحسن جودة التقارير المالية وما تحتويها من معلومات مالية. أما وجهة النظر الثانية، فتتمثل في أن ارتفاع درجة الرفع المالي لدي الشركة يدفع الإدارة للقيام بممارسات ادارة الارباح، وعدم الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، حتي تفي بشروط المديونية واتفاقيات الديون مما يؤثر سلبا علي جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية.

ويخلص الباحث مما سبق أن عدد من الدراسات توصلت إلي أن ارتفاع مستوي الرفع المالي يزيد من تعرض الشركة للمخاطر، ويدفع الشركات لإدارة الأرباح، وتقليل الاعتراف بالخسائر، للتأثير علي الشروط التعاقدية للديون، وهذا يؤثر علي ملائمة وجودة الأرقام المحاسبية. وإن كان هناك اختلاف بين الدراسات في تأثير مستوي الرفع المالي إيجاباً أو سلباً علي ملاءمة وجودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات. ويتفق الباحث مع دراسة (طلخان ، ٢٠١٧) في تقديرها لتأثير طريقة تمويل الشركة وارتفاع درجة الرفع المالي، علي مدي ملاءمة وجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، حيث ينتج عنها زيادة في طلب المقرضين علي معلومات محاسبية لضمان حماية أموالهم. وبالتالي تزيد فعالية المعايير وتتحسن جودة التقارير المالية. وكذلك اتجاه إدارة للشركة للقيام لإدارة الأرباح، وعدم الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، مما يقلل من جودة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية.

ويري الباحث أن زيادة اعتماد الشركات وحاجاتها للتمويل الخارجي في تمويل أصولها وعملياتها، وارتفاع مستوي الرفع المالي لديها، من الممكن أن يزيد من دوافع الشركة لمزيد من الإفصاح في التقارير المالية

حسابها وفقا ل (Anandaraian & Hasan, 201; Gross,2016) بنسبة اجمالي الديون الي إجمالي الأصول.

المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية ، لتوفير معلومات تظهر أدائها بشكل مميز للتأثير علي الشروط التعاقدية، فتزيد فعالية تطبيق المعايير، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر علي جودة التقارير المالية. أو قيامها بإدارة الأرباح وعدم الاعتراف بالخسائر وتقليل التحفظ، وبالتالي تؤثر سلباً علي فعالية تطبيق المعايير وبالتالي جودة التقارير المالية.

وبناءً علي ما سبق يتوقع الباحث أن يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية معنوياً باختلاف مستوى الرفع المالي للشركة. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث علي النحو التالي:

H4: يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً باختلاف مستوى الرفع المالي للشركة.
٥/٦ - منهجية البحث:

تستهدف هذه الفرعية عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروضه. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيرعرض الباحث لكل من؛ أهداف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج البحث، وأدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً نتائج اختبار فروض البحث، وذلك علي النحو التالي:

١/٥/٦ - أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة التطبيقية، اختبار، وإيجاد دليل عملي علي، ما إذا كان تبني معايير التقرير المالي الدولية يؤثر علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ومدى اختلاف هذه العلاقة باختلاف كل من؛ حجم منشآت المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة، وحجم الشركة، ومستوى الرفع المالي، كمتغيرات معدلة Moderators للعلاقة الرئيسية محل الدراسة (طلخان ، ٢٠١٧؛ Dimitropoulos et al., 2013).

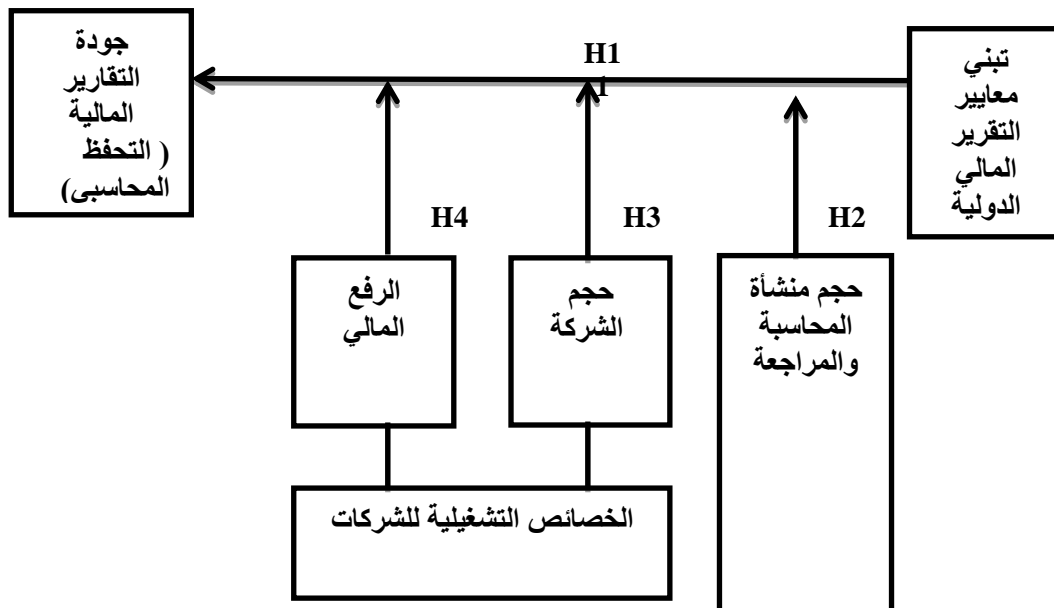
٢/٥/٦ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٥ (مع استبعاد سنة ٢٠٠٧ من التحليل، لأنها سنة تطبيق المعايير) ، بعد استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، بالإضافة الي خضوعها لرقابة قوية محلياً ودولياً، لضمان جودة تقاريرها (أبو الخير، ٢٠٠٧ ؛ طلخان ، ٢٠١٧ ؛ ؛ (Iatridis, 2010 ; Iatridis & Dalla, 2011; Dimitropoulos et al., 2013) ، وتم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات، وتم مراعاة عدة اعتبارات في اختيارها ، أهمها ؛ أن تكون قوائمها المالية والإيضاحات المتممة لها متوفرة خلال سنوات الدراسة، وأن تتوافر أسعار أسهمها في تواريخ محددة ، وأن تكون القيمة الدفترية لحقوق الملكية موجبة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية

بالعملة المصرية. وقد تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية، أو أسعار أسهمها لبعض سنوات الدراسة، ومشاهدات الدراسة ذات القيمة الدفترية السالبة لحقوق ملكيتها. وقد بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة عدد (٥٠) بأجمالي حجم (٧٠٨) مشاهدة (ملحق رقم (١)). ومن الجدير بالذكر، أن معايير المحاسبة المصرية قد تم إصدارها في عام ١٩٩٧ وفقاً للقرار الوزاري رقم (٥٠٣) والتي تمثل ترجمة للمعايير الدولية IAS، ولم يتم تعديل المعايير المصرية حتي تتوافق مع المعايير الدولية. وقد صدرت معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠٠٦ بقرار رقم (٢٤٣) والتي تتفق مع معايير التقرير المالي الدولية IFRS، وعلي ذلك يكون عام ٢٠٠٧ هو بداية تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر، ولذا تم تقسيم الدراسة الي فترتين: فترة ما قبل تبني معايير التقرير المالي الدولي (٢٠٠٢-٢٠٠٦) وفترة ما بعد التبني (٢٠٠٨-٢٠١٥)، وذلك علي غرار دراسة كل من، (Paglietti, 2009; Iatridis, 2010; Iatridis & Dalla, 2011; Zhang, 2011; Dimitropoulos et al., 2013; طلخان، ٢٠١٧).

٣/٥/٦- نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع وهو جودة التقارير المالية، ومتغير مستقل وهو تبني معايير التقرير المالي الدولية، ومتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة وهي؛ حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي إليها مراقب حسابات الشركة، وحجم الشركة، ومستوي الرفع المالي للشركة. ويوضح الشكل (١) عرضاً لنموذج البحث. ثم توصيف وقياس متغيرات الدراسة:



شكل رقم (١) نموذج البحث (إعداد الباحث)

١/٣/٥/٦- المتغير التابع: جودة التقارير المالية (FQ) Financial Reporting Quality :

ويقصد بها مدي نفعيتها لمستخدميها ، ويمكن أن تتحقق من خلال استيفائها لمجموعة من الأمور تتمثل في الإلتزام بإطار ومعايير إعدادها، وأن تستوفي المعلومات التي تحتويها لخصائصها النوعية، وأن يوفر محتواها المعلوماتي، صورة حقيقية للشركة بشفافية، تقلل من عدم تماثل المعلومات. وتخفيض مدي ممارسات إدارة الأرباح بها، وأن توفر مزيداً من الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، كمؤشر للحفاظ. وتم قياسها من خلال التحفظ المحاسبي ، قياساً علي (Zhang, 2011; Iatridis, 2012 ; Kao & Wei, 2014 ; Jara & Tomas, 2013) ، وتم قياس هذا المتغير من خلال حساب نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Market to Book value)(MTB).

وتم حساب القيمة السوقية Market value Equity ، عن طريق حاصل ضرب عدد أسهم رأس المال العادية المصدرة والمدفوعة، مضروباً في سعر اقفال^(١) Closing Price السهم في اليوم التالي لتاريخ تقرير مراقب الحسابات، أو أول جلسة تداول بعد إصدار تقرير مراقب الحسابات، بحيث تكون القوائم المالية متاحة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية علي الأكثر وفقاً للمادة رقم (٢١٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١. كما يفترض بعد تاريخ النشر أن محتوى القوائم المالية قد تم استيعابها من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك بافتراض كفاءة سوق المال وذلك قياساً علي كل من (طلخان ، ٢٠١٧ ، Aharony et al., 2010; Tsalavoutas et al., 2012).

٢/٣/٥/٦- المتغير المستقل(Adp): تبني معايير التقرير المالي الدولية:

ويقصد بها معايير التقرير المالي الدولية The International Financial Reporting Standards (IFRS) ، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، بهدف توحيد طريقة إعداد التقرير المالي في كل الشركات في معظم دول العالم. ويؤثر التبني علي مستوي التحفظ المحاسبي (MTB) بالتقارير المالية في فترة ما بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية (٢٠٠٨ - ٢٠١٥) مقارنة بفترة ما قبل التبني (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) (Zhang, 2011; Iatridis, 2012 ; Chua et al., 2012 ; Dimitropoulos et al., 2013 ; Kao & Wei, 2014).

ويقاس تبني معايير التقرير المالي الدولية ، كمتغير يرمز له بالرمز (Adp_{it}) يأخذ القيمة (١) للمشاهدات بعد فترة تبني معايير التقرير المالي الدولية، والقيمة (صفر) للمشاهدات قبل فترة التبني، قياساً علي دراسات (Barth et al., 2008; Zhang, 2011; Iatridis & Dalla, 2011; Chua et

(١) - هو ذلك السعر الذي تنهي به البورصة تعاملاتها في نهاية كل يوم ، ويعتبر مؤشراً لقيمة الشركة في السوق (عثمان وعلي ، ٢٠٠٧).

al., 2012; Campos, 2013; Kamath & Desai , 2014; Senyigit, ; 2014; Kao & Wei, 2014; ;Gross,2016; Dayanandan et al; 2016; (٢٠١٧ ، طلخان ،).

٣/٣/٥/٦- المتغيرات المعدلة Moderating Variables للعلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية وتشمل:

أ- حجم منشأة المحاسبة والمراجعة:

يوجد اتفاق بين العديد من الدراسات (Morais & Curto , 2009 ; Zeghal,2011; Lee & Lee, 2013; Dimitropoulos et al., 2013) ، علي أن حجم مكتب المحاسبة والمراجعة يؤثر علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة مقاسة بشراكة ، أو عدم شراكة منشأة المحاسبة والمراجعة المحلية مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى (Big 4). ويقاس هذا المتغير كمتغير يرمز له بالرمز AQ_{it} (، ويأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات ينتمي لمنشأة محاسبة ومراجعة محلية شريكة مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى ، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت غير ذلك (Chua et al., 2012 ; Dimitropoulos et al., 2013; Senyigit, 2014; Kao & Wei, 2014; Gross,2016 ;Alfraih, 2016).

ب- الخصائص التشغيلية للشركة:

وتعني مجموعة من الخصائص أو السمات التي يمكن أن تؤثر علي العلاقة محل الدراسة، ولعل أهمها حجم الشركة ومستوي الرفع المالي، ويتم قياس هذه المتغيرات كما يلي:

ب/١- حجم الشركة:

يعبر حجم الشركة عن حجم عملياتها وإجمالي حجم أصولها، والتكاليف السياسية التي تواجه الشركة، ويمثل أحد الخصائص المميزة الهامة التي توضح سبب اختيار بديل معين من بدائل القياس ، ودرجة الإفصاح المحاسبي (طلخان، ٢٠١٧ ، زكي، ٢٠١٤ ؛ أبو الخير، ٢٠٠٧). وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي حجم أصول الشركة ، وذلك قياساً علي (Iatridis, 2012 ; Senyigit, 2014; Gross,2016). ويقاس كمتغير يرمز له بالرمز (Size_{it}) .

ب/٢- مستوي الرفع المالي للشركة:

ويعني مدي اعتماد الشركة علي أموال الغير في تمويل عملياتها ، ويشير للمخاطر التي قد تواجهها الشركة في حالة عدم قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين. وتم قياسه بنسبة إجمالي الالتزامات الي إجمالي الأصول ، وذلك قياساً علي (Anandaraian & Hasan, 2010 ; Garcia et al.,2011; Kamath & Desai , 2014; Senyigit, 2014; Gross,2016). يرمز له بالرمز (LEV_{it}) .

٤/٥/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:
تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعها الباحث ، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فروض البحث، علي النحو التالي:

١/٤/٥/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة:

تم اجراء الدراسة التطبيقية قياساً علي منهجية (Barth et al., 2008; Zhang, 2011 ; Iatridis & Dalla, 2011; Santos & Cavalcante, 2014; Dayanandan et al., 2016) باستخدام البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية ، والايضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة عن الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٥^(١) . وامتدت فترة الدراسة من سنة ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٥ مع استبعاد سنة ٢٠٠٧ ، وهي سنة تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر . وبذلك تمثل بيانات الدراسة سلسلة زمنية قطاعية (Cross-Sectional Time Series Data (Panel Data) ، وتم الحصول علي كل مفردة من مفردات العينة خلال عدد من السنوات Firm-Year Observation .

وتم تقسيم فترة الدراسة لفترتين؛ الفترة الأولى ما قبل تبني معايير التقرير المالي الدولية، وهي الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ ، بينما الفترة الثانية ما بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية ، وهي الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٥ ، وذلك علي غرار كل من دراسة (Iatridis,2010;;Outa, 2011 Brochet et al.,2011;Chua et al., 2012; Dimitropoulos et al., 2013 ; Dayanandan et al., 2016) . وتم استبعاد سنة ٢٠٠٧، والتي تمثل بداية سنة تطبيق معايير التقرير المالي الدولية(شحاتة، ٢٠١٣; Dayanandan et al., 2016) .

وقام الباحث بإجراء تحليل للبيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة، وقام الباحث بقياس متغير مستوي التحفظ المحاسبي لكل مشاهدة من مشاهدات عينة الدراسة، من خلال حساب نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) Market to Book value . وقام الباحث أيضاً بقياس متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية، حيث يأخذ القيمة (١) للمشاهدات بعد فترة تبني معايير التقرير المالي الدولية ، والقيمة (صفر) للمشاهدات قبل فترة التبني. ثم قام بقياس متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ، حيث يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات ينتمي لمنشأة محاسبة ومراجعة محلية شريكة مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت غير ذلك. ثم قام بقياس متغير حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي حجم أصول الشركة. كما قام بقياس متغير مستوى الرفع المالي للشركة من خلال حساب نسبة إجمالي الالتزامات الي إجمالي الأصول، وذلك لكل مشاهدة من مشاهدات الدراسة. وبالتالي أصبحت بيانات المشاهدات جاهزة لتشغيل النماذج الإحصائية.

٢/٤/٥/٦ - النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تم الاعتماد علي نماذج الانحدار لاختبار فروض البحث ، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج.

(١) - تم الحصول علي القوائم المالية وأسعار الأسهم لشركات العينة من خلال موقع مباشر لنشر المعلومات .
www.mubasher.info/countires/eg

١/٢/٤/٥/٦ - نموذج اختبار الفرض الأول للبحث (H1):

لاختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (مقاسة بدلالة التحفظ المحاسبي)؛ تم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + e_{it} \quad (1)$$

حيث:

FQ_{it} : تشير لجودة التقارير المالية للشركة i في السنة t (مقاسة بالتحفظ المحاسبي MTB).

Adp_{it} : تشير لتبني معايير التقرير المالي الدولية للشركة i في السنة t .

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 : معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره تبني معايير التقرير المالي الدولية من التغيرات في جودة التقارير المالية (مقاسة بدلالة MTB).

e_{it} : الخطأ العشوائي

٢/٢/٤/٥/٦ - نموذج اختبار الفرض الثاني للبحث (H2):

لاختبار أثر اختلاف حجم منشأة المحاسبة و المراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية و جودة التقارير المالية، يتم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (AQ_{it}) وتم تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير، ومتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغير المستقل بنموذج الانحدار، وذلك قياساً علي (طلخان، ٢٠١٧؛ Dimitropoulos et al., 2013)، وبذلك أمكن صياغة النموذج علي النحو التالي:

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + \beta_2 AQ_{it} + \beta_3 Adp_{it} * AQ_{it} + e_{it} \quad (2)$$

حيث:

(AQ_{it}): تشير لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات

($Adp_{it} * AQ_{it}$): تشير للأثر التفاعلي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة مع تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية.

β_2 : معامل الانحدار متغير الجودة، الذي يحدد اتجاه تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي جودة التقارير المالية

β_3 : تشير الي مقدار التغير بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة تبني معايير التقرير المالي الدولية، علي تفسير التغيرات في جودة التقارير المالية (مقاسة بدلالة التحفظ المحاسبي). التي يراجع حساباتها مراقب حسابات ينتمي لمنشأة محاسبة ومراجعة كبيرة، مقارنة بتلك التي يراجع حساباتها مراقب حسابات ينتمي لمنشأة محاسبة ومراجعة صغيرة. وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

٣/٢/٤/٥/٦ - نموذج اختبار الفرض الثالث للبحث (H3):

لاختبار أثر اختلاف حجم الشركة علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز ($Size_{it}$). كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير ومتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغير المستقل بنموذج الانحدار، وذلك قياساً علي (طلخان، ٢٠١٧؛ Iatridis, 2012؛ Senyigit, 2014; Gross, 2016)، وبذلك تكون صياغة النموذج علي النحو التالي:

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 Adp_{it} * Size_{it} + e_{it} \quad (3)$$

حيث:

$Size_{it}$: تشير لحجم الشركة.

($Adp_{it} * Size_{it}$): تشير للأثر التفاعلي لحجم الشركة و تبني معايير التقرير المالي الدولية.

β2 : معامل الانحدار متغير حجم الشركة ، الذي يحدد اتجاه تأثير حجم الشركة، علي جودة التقارير المالية .
β3 : تشير الي مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة تبني معايير التقرير المالي الدولية ، علي تفسير التغيرات في جودة التقارير المالية في ظل اختلاف حجم الشركة.
 وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

٤/٢/٤/٥/٦ - نموذج اختبار الفرض الرابع للبحث (H4):

لاختبار أثر اختلاف مستوي الرفع المالي للشركة علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية (مقاسة بدلالة التحفظ المحاسبي) ، يتم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (LEV_{it}) . كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير ، ومتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغير المستقل بنموذج الانحدار، وذلك قياسا علي (طلخان، ٢٠١٧). وبذلك تكون صياغة النموذج علي النحو التالي:

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 Adp_{it} * Lev_{it} + e_{it} \quad (4)$$

حيث:

Lev_{it} : تشير لمستوي الرفع المالي للشركة.

(Adp_{it} * Lev_{it}) : تشير الي الأثر التفاعلي لمستوي الرفع المالي للشركة و تبني معايير التقرير المالي الدولية.

β2 : معامل الانحدار متغير مستوي الرفع المالي للشركة، الذي يحدد اتجاه تأثير مستوي الرفع المالي ، علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية .

β3 : تشير الي مقدار بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة تبني معايير التقرير المالي الدولية ، علي تفسير التغيرات في جودة التقارير المالية في ظل اختلاف مستوي الرفع المالي للشركة.
 وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

٥/٥/٦ - أدوات التحليل الاحصائي:

لاختبار فروض البحث، استخدام الباحث تحليل الانحدار، وتحديدأ استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط Linear Regression لاختبار الفرض الأول للبحث، والانحدار الخطي المتعدد multiple Linear Regression لاختبار الفروض من الثاني وحتى الفرض الرابع لتقدير معاملات نماذج الانحدار الخاصة بكل فرض والتي سبق ذكرها من قبل، وكذلك تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-Test ، وعند اجراء تحليل الانحدار تم احتساب معامل تضخم التباين Tolerance Variance Inflation Factor (VIF) ، لكل متغير من المتغيرات المستقلة، لبيان درجة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد Multicollinearity بين كل ، أو بعض ، المتغيرات المستقلة ، وإذا كانت احصائية معامل التضخم أكبر من (١٠) أو مؤشر التباين المسموح به أقل من ٥% فإن هذا يعني وجود ارتباط خطي ذاتي متعدد مرتفع بين المتغيرات ومن ثم زيادة تباين مقدرات الانحدار (بشير ، ٢٠٠٣). وتم استخدام اختبار T-Test لاختبار معنوية معاملات الانحدار. وتم اجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS الإصدار رقم (٢٢).

٦/٥/٦ - نتائج اختبار فروض البحث:

تتناول هذه الجزئية من البحث اختبار فروض البحث كما يلي:

١/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الأول:

لاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (1)

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + e_{it} \quad (1)$$

ويوضح الجدول رقم (١-٦) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (١) الملحق رقم (٢):

جدول رقم (١-٦)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة محل الفرض الأول

Variables	β	Std. Error	T	Sig
Con	.829	.348	2.382	.017
Adp	1.196	.442	2.706	.007
$R^2 = .010$ Adj $R^2 = .009$				
F=7.322				

يتضح من الجدول السابق، أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، وإلي أي مدي الذي تفسر التغيرات في المتغير المستقل للتغيرات في المتغير التابع، وقد بلغت (٠,٠٠٩)، مما يدل علي محدودية المقدرة التفسيرية للنموذج.

كما يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج حيث بلغت (٠,٠١٧) عند مستوي المعنوية المقبول ٥% ، وهو ما يشير إلي أن النموذج معنوياً و يمكنه تفسير التغيرات التي تطرأ علي المتغير التابع. كما أن القيمة الإحصائية المحسوبة لمتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية بلغت (٢,٧٠٦) وهي أكبر من القيمة الجدولية ، مما يشير لوجود تأثير إيجابي ومعنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية. وهو ما أكده انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) عن ٥% ، حيث بلغت (٠,٠٠٧). وبالتالي قبول الفرض بوجود تأثير معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (Zéghal,2011; Chua et al., 2012; Dimitropoulos et al., 2013; Cordazzo, 2013 ; Santos & Cavalcante, 2014 ; Kao & Wei, 2014 ; Okoye & Akenbor , 2014 ; Mohammadrezaei et al., 2015 ; Yurisandi & Puspitasari , 2015; Manganaris et al., 2016 ; Bodle et al., 2016; Höglund & Sundvik,2016)

بينما تختلف مع ما توصلت إليه دراسات (Watrin & Ullmann ,2012 ; Lin et al.,2012 ;

Barth et al .,2012 ; Ahmad et al., 2013; Garcia et al.,2011 Outa, 2011)

ويري الباحث أن هذه النتيجة ترجع الي أن تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية تمثل بمثابة ضمان أن القوائم المالية تمثل الواقع الحقيقي للشركة، وتقلل من ممارسات إدارة الأرباح وتزيد من مستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وتعترف بالخسائر في الوقت المناسب. كما أنها معايير تتسم بالجودة العالية تستند الي القيمة العادلة وهي أكثر شفافية.

٢/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الثاني:

لاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (2)

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + \beta_2 AQ_{it} + \beta_3 Adp_{it} * AQ_{it} + e_{it} \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٢) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٢) الملحق رقم (٣):
نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة علي العلاقة بين
تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Constant	.541	.596	.908	.364		
Adp	1.058	.734	1.440	.150	.362	2.759
AQ	.437	.730	.598	.550	.370	2.703
Adp.AQ	.266	.915	.291	.771	.234	4.274
$R^2 = .013$		Adj $R^2 = .009$				
F= 3.086				.027	N=708	

يوضح الجدول السابق عدم وجود المشكلة الاحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظراً لانخفاض معامل التباين (VIF) عن رقم (١٠) وارتفاع مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، والتي أدت إلي أن أصبح النموذج معنوياً ، وكذلك كل معاملات الانحدار غير معنوية أيضاً(ملحق رقم (٣)) كما تشير النتائج إلي الآتي:

أ- أن متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية بشكل منفرد ، تأثير إيجابي ولكن غير معنوي حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (١,٠٥٨) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥ % (٠,١٥٠).

ب- أن متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة موجباً ويساوي (٠,٤٣٧) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥ % (٠,٥٥٠).

ج- أن المتغير الخاص بالتفاعل بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة، وتبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية، للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير التفاعلي موجباً، ويساوي (٠,٢٦٦) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥ % (٠,٧٧١).

وبالتالي يتم رفض الفرض القائل باختلاف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً ، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة.

ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بعض الدراسات مثل (Morais & Curto , 2009; Zéghal,2011; Lee & Lee, 2013; ; Dimitropoulos et al., 2013; Senyigit, 2014 ; Chen & zhuang, 2014).

ويري الباحث أن هذه النتيجة ترجع الي أن المتعاملين في سوق الأوراق المالية المصرية، لا يأخذون في اعتبارهم أهمية اسم وحجم منشأة المراجعة، ولا تدخل تلك المعلومة في تقييم قرارهم، وبالتالي لم يكن لها مردود ايجابي

علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما أن المستوي المهني لمراقبي الحسابات في بيئة التقرير المالي المصرية لا يتمتع بالتأهيل والمهارة المهنية الملائمة للتطبيق السليم لمعايير التقارير المالي الدولية والتي تستند الي القيمة العادلة، وتحتاج لخبرة وحكم مهني بمتطلبات القياس والافصاح وتعقيدها، الأمر الذي يؤثر سلباً علي جودة المراجعة، ومن ثم علي جودة التقارير المالية.

٣/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الثالث:

لاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (3)

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 Adp_{it} * Size_{it} + e_{it} \quad (3)$$

يوضح الجدول رقم)

٣-٦) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٣) الملحق رقم (٤):

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر حجم الشركة علي العلاقة بين تأثير تبني معايير

التقرير المالي الدولية و جودة التقارير المالية للشركات

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Constant	-3.885	4.450	-.873	.383		
Adp	6.585	5.649	1.166	.244	.006	163.088
Size	.548	.516	1.063	.288	.347	2.879
Adp.Size	-.624	.646	-.965	.335	.006	172.081
$R^2 = .012$ Adj $R^2 = .008$						
F= 2.827				.038	N=708	

يوضح الجدول السابق وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظراً لزيادة معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وانخفاض مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، والتي أدت إلي أن أصبح النموذج معنوياً ، بينما كل معاملات الانحدار غير معنوية أيضاً(ملحق رقم (٤)) كما تشير النتائج إلي الآتي:

أ- أن لمتغير تبني معايير التقرير المالي الدولية بشكل منفرد ، تأثير إيجابي ولكن غير معنوي حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (٠,٥٨٥) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٢٤٤).

ب- أن متغير حجم الشركة، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار متغير حجم الشركة موجباً ويساوي (٠,٥٤٨) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٢٨٨).

ج- أن المتغير الخاص بالتفاعل بين حجم الشركة، وتبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي (-٠,٦٢٤)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٣٣٥). ومن ثم لم يؤثر حجم الشركة عندما يتفاعل مع متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية.

وبالتالي يتم رفض الفرض القائل باختلاف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً ، باختلاف حجم الشركة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه دراسات (طلخان، ٢٠١٧؛ Okafor et al., 2016). ويتعارض مع نتائج دراسات (أبو الخير، ٢٠٠٧، Iatridis & Dalla, 2011; Dimitropoulos et al., 2013; Chebaane & Othman, 2014).

ويري الباحث أن هذه النتيجة ترجع الي أن المتعاملين في رأس المال لا يأخذون في اعتبارهم ولا يهتمون بحجم الشركة، والذي يعكسه حجم أصولها ومبيعاتها، كمعلومة هامة، ولا تدخل في قراراتهم. كما أن أكثر المتعاملين في سوق الأوراق المالية المصرية لديهم نظرة قصيرة الأجل في قراراتهم، ويهتمون بتحقيق العوائد غير العادية في الأجل القصير، كما أن الشركات كبيرة الحجم لا تلتزم بشكل كامل بتطبيق معايير التقرير المالية الدولية بشكل أكثر من غيرها من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم، علي الرغم من توافر الامكانيات المادية والتي تمكنها من جلب كفاءات مؤهلة لإعداد ولمراجعة قوائمها المالية، والذي يضمن التطبيق السليم لتلك المعايير. مما يؤثر علي جودة التقارير المالية .

٦/٥/٤ - نتيجة اختبار الفرض الرابع للبحث:

لاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (4)

$$FQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Adp_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 Adp_{it} * Lev_{it} + e_{it} \quad (4)$$

ويوضح الجدول رقم (٤-٦) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٤) الملحق رقم (٥):

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر مستوى الرفع المالي للشركة علي العلاقة بين تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية و جودة التقارير المالية للشركات.

Variables	β	Std. Error	T	Sig	Collinearity Statistics	
					Tolerance	VIF
Constant	.651	.938	.694	.488		
Adp	-1.244	1.078	-1.153	.249	.161	6.206
Lev	.374	1.835	.204	.838	.269	3.719
Adp.Lev	6.075	2.156	2.818	.005	.130	7.717
$R^2 = .054$ $Adj R^2 = .050$						
F= 13.391				.0000	N=708	

يوضح الجدول السابق عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظراً لانخفاض معامل التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، والتي أدت إلي أن أصبح النموذج معنوياً ، ومعظم معاملات الانحدار غير معنوية (ملحق رقم (٥))، كما تشير النتائج إلي الآتي:

أ- أن متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية بشكل منفرد ، تأثير سلبي غير معنوي حيث كان معامل الانحدار له ، سالباً (-١,٢٤٤) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٢٤٩).

ب- أن متغير مستوى الرفع المالي للشركة ، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار متغير مستوى الرفع المالي للشركة موجباً ويساوي (٠,٣٧٤) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٨٣٨).

ج- أن المتغير الخاص بالتفاعل بين مستوى الرفع المالي للشركة ، وتبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثيراً إيجابياً و معنوياً علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان

معامل انحدار متغير مستوي الرفع المالي للشركة ، ايجابياً ويساوي (٠,٧٥ , ٦) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠,٠٠٥). ومن ثم يؤثر مستوي الرفع المالي للشركة، كمتغير تفاعلي علي العلاقة محل الدراسة. ويتضح ذلك أيضاً من قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، حيث بلغت (٥٠) ، مما يدل علي زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) (٠,٠٩) ، مما يعني أن المتغير التفاعلي بين مستوي الرفع المالي للشركة، وتبني معايير التقرير المالي الدولية ، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج. وبالتالي أثر مستوي الرفع المالي للشركة ، كمتغير تفاعلي علي العلاقة محل الدراسة. وبالتالي يتم قبول الفرض القائل باختلاف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية معنوياً علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوي الرفع المالي للشركة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه، طلخان، ٢٠١٧ Chebaane ; Iatridis & Dalla, 2011) و (Dimitropoulos et al., 2013) . وتتعارض مع (Othman, 2014) .

ويري الباحث أن هذه النتيجة ترجع الي أن زيادة اعتماد الشركات وحاجاتها للتمويل الخارجي في تمويل أصولها ، وارتفاع مستوي الرفع المالي لديها، من الممكن أن يزيد من دوافع الشركة لإصدار تقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية، لتوفير معلومات تظهر أداؤها بشكل مميز لتحسين صورتها، وللتأثير علي الشروط التعاقدية، فتزيد فعالية تطبيق المعايير، والاعتراف بالخسائر، وزيادة مستوي التحفظ، مما يزيد من ثقة المتعاملين في سوق الأوراق المالية في معلومات التقارير المالية، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية.

٧/٥/٦ - خلاصة نتائج اختبار فروض البحث:

ويمكن الآن استعراض خلاصة اختبار فروض البحث بشأن أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي، بصورة موجزة، وذلك علي النحو التالي:

مسلسل	الفرض	مدي تأييد الفرض
١ ف	يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية إيجاباً علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة.	تم قبوله
٢ ف	يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة معنوياً، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة.	تم رفضه
٣ ف	يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة معنوياً، باختلاف حجم الشركة .	تم رفضه

تم قبوله	يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة معنوياً، باختلاف الرفع المالي للشركة.	ف ٤
----------	---	-----

٦/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

يتناول هذا الجزء من البحث عرضاً لخلاصة البحث بشقيه النظري والتطبيقي، ونتائج البحث، والتوصيات التي يوصي بها الباحث، ومجالات البحث المقترحة، وذلك علي النحو التالي:

١/٦/٦- نتائج البحث :

تناول البحث دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية، وجودة التقرير المالي كما تناول البحث دراسة واختبار ما إذا كانت هذه العلاقة التأثيرية تختلف باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات، وحجم الشركة ومستوي الرفع المالي ، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، وذلك من خلال مدخل نظري وآخر تطبيقي. بالتطبيق علي بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث، بشقيه النظري والتطبيقي علي النحو التالي:

- خلص البحث إلي أن الغرض الأساسي من تبني معايير التقرير المالية الدولية هو زيادة شفافية وملاءمة ونفعية المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية. وأن ليس هناك تعريف محدد لجودة التقارير المالية، وإنما يدور حول استيفائها لمعايير إعدادها وإطارها المطلوب، وأن تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، قادرة علي تفسير التغيرات في عوائد السوق، والتنبؤ بالأرباح. وأن أهمية جودة التقارير المالية من منظور أصحاب المصالح ليست في توفيرها فقط، ولكن أيضاً تكون نافعة لمستخدميها بحيث تمكنهم من وفهم ورؤية وتقييم وضع الشركة.
- خلص البحث إلي أن مقاييس جودة التقرير المالي متعددة، منها أن تتصف بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها أكثر نفعية لمستخدميها في إتخاذ القرارات، وكذلك المدى الذي يكون فيه التقرير المالي خاليا من ممارسات إدارة الأرباح، وأن يوفر محتواها المعلوماتي والتقييمي صورة حقيقة للشركة، من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات وتخفيض مدى ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة التحفظ المحاسبي .

- خلص البحث في شقه النظري الي اختلاف نتائج الدراسات حول تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي، فهناك آراء تري أن تبني معايير التقرير المالي الدولية، قد زاد وحسن من جودة التقرير المالي. بينما يري آخرون أن تبني معايير التقرير المالي الدولية يخفض من جودة التقارير المالية، أو عدم تأثرها من الأساس. وأن اختلاف الدراسات فيما بينها هو اختلاف منطقي. لتعقد بعض المعايير التي تطبق نموذج القيمة العادلة، والذي يؤدي لعدم التطبيق والالتزام الكامل بمعايير التقرير المالي الدولية، بالإضافة لاختلاف بيئات التطبيق في الدول المختلفة. فضلاً عن اختلاف الدراسات فيما بينها من حيث المتغيرات واختيار العينات.
- فيما يتعلق بتأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات، كأحد المتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، خلص البحث في شقه النظري إلي أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، له تأثير إيجابي علي جودة التقارير المالية، فشركات المراجعة الكبرى لديها من الخبرة بمعايير التقارير المالي الدولية، والتي تعتمد علي القيمة العادلة، وتحتاج لخبرة وحكم مهني، فيما يتعلق بمتطلبات القياس والافصاح ، مما ينعكس في تحقيق الالتزام بالمعايير، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وتقليل التلاعب بالأرباح، وزيادة التحفظ المحاسبي، ويمنح الثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة جودة التقارير الدولية.
- فيما يتعلق بتأثير حجم الشركة، كأحد المتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، انتهى البحث في شقه النظري إلي أن حجم الشركة يعتبر أحد الخصائص المميزة التي توضح سبب اختيار بديل محاسبي معين، وتواجه الشركات كبيرة الحجم بتكاليف سياسية تجعلها تتبني معايير التقرير المالي الدولية أكثر من غيرها من الشركات، وتكون أكثر التزاماً بتلك المعايير، وتقل لديها حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية، وتقل لديها ممارسات إدارة الأرباح ، وتزيد الملائمة، وبالتالي تتحسن جودة التقارير المالية.
- فيما يتعلق بتأثير مستوى الرفع المالي للشركة، كأحد المتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، خلص البحث في شقه النظري إلي أن هناك اختلاف بين الدراسات في تأثير مستوى الرفع المالي ايجاباً أو سلباً علي جودة التقارير المالية. فهناك آراء تري أن ارتفاع مستوى الرفع المالي للشركات يدفعهم لإدارة الأرباح، وتقليل التحفظ بالتقارير المالية وعدم الاعتراف بالخسائر ، للتأثير علي الشروط التعاقدية للديون، وهذا يؤثر علي جودة الأرقام المحاسبية. بينما يري آخرون أن ارتفاع مستوى الرفع المالي للشركات ينتج عنه زيادة طلب المقرضين علي معلومات محاسبية ذات جودة لضمان حماية أموالهم. وبالتالي تزيد فعالية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، وتتحسن جودة التقارير المالية.
- خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية، في بيئة الممارسة العملية المصرية. ومن ثم تم قبول الفرض الأول، القائل بتأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية إيجاباً علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. قد ترجع ذلك إلي أن تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية تمثل بمثابة

ضمان أن القوائم المالية تمثل الواقع الحقيقي للشركة، وتقلل من ممارسات إدارة الأرباح وتزيد من مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

• وفيما يتعلق بتأثير المتغير المعدل الخاص بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة، علي العلاقة محل الدراسة، انتهى البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي العلاقة محل الدراسة.

• فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة، علي العلاقة محل الدراسة ، خلص البحث إلي وجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي العلاقة محل الدراسة. ومن ثم تم رفض الفرض الثاني، القائل باختلاف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة. وقد يرجع ذلك إلي أن المتعاملين في سوق الأوراق المالية المصرية، لا يأخذون في اعتبارهم أهمية اسم وحجم منشأة المراجعة ، ولا تدخل تلك المعلومة في تقييم قراراتهم ، وبالتالي لم يكن لها مردود ايجابي علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

• فيما يتعلق بتأثير المتغير المعدل الخاص بحجم الشركة، علي العلاقة محل الدراسة، خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي العلاقة محل الدراسة.

• فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير حجم الشركة، علي العلاقة محل الدراسة ، انتهى البحث إلي وجود له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة محل الدراسة. ومن ثم تم رفض الفرض الثالث، القائل باختلاف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً، باختلاف حجم الشركة. وقد يرجع ذلك إلي أن المتعاملين في سوق الأوراق المالية المصرية لا يأخذون في اعتبارهم ولا يهتمون بحجم الشركة ، كمعلومة هامة، ولا تدخل في قراراتهم. كما أن لديهم نظرة قصيرة الأجل في قراراتهم، ويهتمون بتحقيق العوائد غير العادية في الأجل القصير، مما يؤثر علي جودة التقارير المالية.

• فيما يتعلق بتأثير المتغير المعدل الخاص بمستوي الرفع المالي للشركة، علي العلاقة محل الدراسة، انتهى البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي وغير معنوي علي العلاقة محل الدراسة.

• فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير مستوى الرفع المالي للشركة علي العلاقة محل الدراسة ، خلص البحث إلي وجود تأثير إيجابي ومعنوي علي العلاقة محل الدراسة. ومن ثم يؤثر مستوى الرفع المالي للشركة، كمتغير تفاعلي علي متغير تبني معايير التقرير المالي الدولية. وبالتالي تم قبول الفرض الرابع، القائل باختلاف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية معنوياً ، باختلاف مستوى الرفع المالي للشركة. وقد يرجع ذلك إلي أن ارتفاع مستوى الرفع المالي لدي الشركات، يزيد من دوافعها لإعداد تقارير مالية لمعايير التقرير المالي الدولية، لتوفير معلومات تظهر أداؤها بشكل مميز لتحسين صورتها،

وللتأثير علي الشروط التعاقدية، فتزيد فعالية تطبيق تلك المعايير، والاعتراف بالخسائر، وزيادة مستوي التحفظ، مما يزيد من جودة التقارير المالية.

٢/٦/٦ - توصيات البحث:

استنادا إلي نتائج البحث، وفي ضوء حدوده، يوصي الباحث بما يلي:

- تكييف معايير التقرير المالي الدولية ، بما يتوافق مع بيئة التقرير المالي المصري ، حتي يمكن الاستفادة من تبني معايير التقرير المالي الدولية، بأقصى درجة ، وزيادة الأثر الإيجابي لها، بما يعود ينعكس إيجاباً علي جودة التقارير المالية، وما تحتويه من معلومات محاسبية.
- إنشاء كيان مستقل يختص بإصدار معايير المحاسبة المصرية، تكون مهمته تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، وتحديث المعايير المصرية باستمرار ، ويعمل علي تطوير بيئة التقرير المالي المصري بما يتوافق مع ما يتطلبه معايير التقرير المالي الدولية.
- يجب أن تحرص أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية علي تطوير مقررات المحاسبية المالية والمراجعة في مرحلة البكالوريوس وكذا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وذلك بأن تتضمن تركيزاً ملموساً علي أحدث الإصدارات لمعايير التقرير المالي الدولية.
- ضرورة اهتمام الشركات المقيدة بالبورصة بالتدريب المستمر للمحاسبين لديها علي أحدث إصدارات معايير التقرير المالي الدولية.
- ضرورة اتجاه منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية بتدريب مراقبي الحسابات لديهم علي أحدث إصدارات معايير التقرير المالي الدولية.
- ضرورة اهتمام الشركات المساهمة كبير الحجم، وكذلك الشركات تعتمد بشكل كبير في تمويل أصولها علي التمويل الخارجي، والتي يرتفع لديها مستوي الرفع المالي ، بمتابعة أحدث إصدارات معايير التقرير المالي الدولية، وتدريب محاسبها علي التطبيق السليم لها.

٣/٦/٦ - مجالات البحث المقترحة:

بناءً علي ما خلص إليه الباحث في الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج، ووفقاً لحدود البحث، يقترح الباحث عدداً من مجالات البحث المستقبلية، علي النحو التالي:

- دراسة واختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي في صناعة التمويل.
- أثر التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية و جودة التقرير المالي.
- أثر هيكل الملكية علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية و جودة التقرير المالي.
- أثر ممارسة الشركات لعمليات التحوط Hedging علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية و جودة التقرير المالي.
- أثر مداخل المراجعة (الثنائية - المشتركة - الفردية) علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية و جودة التقرير المالي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الخير، مدثر طه، ٢٠٠٧، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ٥٩-٣.
- الصيرفي، أسماء أحمد، ٢٠١٥، أثر مدي وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوي التزام محاسبها الماليين أخلاقياً علي جودة تقاريرها المالية- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- بشير، سعد زغول، ٢٠٠٣، دليلك إلي البرنامج الإحصائي SPSS، الإصدار العاشر Version 10 المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد.
- زكي، نهي محمد، ٢٠١٤، أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة علي قرار الاستثمار في أسهم شركات الإنتاج الزراعي والحيواني في مصر: دراسة تجريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- شحاته، أحمد بسيوني محمد، ٢٠١٣، "مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقري المالي في الدول العربية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الخمسون، العدد الأول، ص ٢٤-١.
- طلخان، السيدة مختار عبد الغني، ٢٠١٧، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- علي، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٩، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- Aharony, J., Barniv, R., & Falk, H. (2010). The impact of mandatory IFRS adoption on equity valuation of accounting numbers for security investors in the EU. *European Accounting Review*, 19(3), 535-578.
- Ahmed, K., Chalmers, K., & Khelif, H. (2013). A meta-analysis of IFRS adoption effects. *The International Journal of Accounting*, 48(2), 173-217.
- Aisbitt, S. (2006). Assessing the effect of the transition to IFRS on equity: the case of the FTSE 100. *Accounting in Europe*, 3(1), 117-133.

- Alfraih, M. M. (2016). The role of audit quality in firm valuation: Evidence from an emerging capital market with a joint audit requirement. *International Journal of Law and Management*, 58(5), 575-598.
- Anandarajan, A., & Hasan, I. (2010). Value relevance of earnings: Evidence from Middle Eastern and North African countries. *Advances in Accounting*, 26(2), 270-279.
- Atwood, T. J., Drake, M. S., Myers, J. N., & Myers, L. A. (2011). Do earnings reported under IFRS tell us more about future earnings and cash flows?. *Journal of accounting and public policy*, 30(2), 103-121.
- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of accounting research*, 46(3), 467-498.
- Bischof, J. (2009). The effects of IFRS 7 adoption on bank disclosure in Europe. *Accounting in Europe*, 6(2), 167-194.
- Bodle, K. A., Cybinski, P. J., & Monem, R. (2016). Effect of IFRS adoption on financial reporting quality: Evidence from bankruptcy prediction. *Accounting Research Journal*, 29(3), 292-312.
- Brochet, F., Jagolinzer, A. D., & Riedl, E. J. (2013). Mandatory IFRS adoption and financial statement comparability. *Contemporary Accounting Research*, 30(4), 1373-1400.
- Bryce, M., Ali, M. J., & Mather, P. R. (2015). Accounting quality in the pre-/post-IFRS adoption periods and the impact on audit committee effectiveness—Evidence from Australia. *Pacific-Basin Finance Journal*, 35, 163-181.
- Callao, S., Ferrer, C., Jarne, J. I., & Lainez, J. A. (2009). The impact of IFRS on the European Union: Is it related to the accounting tradition of the countries?. *Journal of Applied Accounting Research*, 10(1), 33-55.
- Campos-Espinoza, R., De La Fuente-Mella, H., Silva-Palavecinos, B., & Cademartori-Rosso, D. (2015). Adopting the IFRS and its impact on reducing information asymmetry in the Chilean capital market. *NETNOMICS: Economic Research and Electronic Networking*, 16(3), 193-204.
- Chalmers, K., Clinch, G., & Godfrey, J. M. (2011). Changes in value relevance of accounting information upon IFRS adoption: Evidence from Australia. *Australian Journal of Management*, 36(2), 151-173.
- Chebaane, S., & Othman, H. B. (2014). The impact of IFRS adoption on value relevance of earnings and book value of equity: the case of emerging markets in African and Asian regions. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 145, 70-80.
- Chen, C. & Zhuang, Z. (2014). How does mandatory IFRS adoption affect the audit service market?. In *School of Accounting Seminar Series, UNSW, Australia, Semester (Vol. 1)*.
- ———. (2014). How does mandatory IFRS adoption affect the audit service market?. In *School of Accounting Seminar Series, UNSW, Australia, Semester (Vol. 1)*.
- ———, H., Tang, Q., Jiang, Y., & Lin, Z. (2010). The role of international financial reporting standards in accounting quality: Evidence from the European Union. *Journal of international financial management & accounting*, 21(3), 220-278.
- Cheung, E., Evans, E., & Wright, S. (2010). An historical review of quality in financial reporting in Australia. *Pacific Accounting Review*, 22(2), 147-169.
- Chua, Y. L., Cheong, C. S., & Gould, G. (2012). The impact of mandatory IFRS adoption on accounting quality: Evidence from Australia. *Journal of International Accounting Research*, 11(1), 119-146.
- Comprix, J., Muller, K. A., & Sinclair, J. (2012). Mandatory accounting requirements and demand for Big four auditors: evidence from IFRS adoption in the EU. *pdf] Available at: sydney. edu. au/.../Muller_MEAF_A_2012>[Accessed 22 November 2014]*.
- Cordazzo, M. (2013). The impact of IFRS on net income and equity: evidence from Italian listed companies. *Journal of applied accounting research*, 14(1), 54-73.

- Daniels, B. W., & Booker, Q. (2011). The effects of audit firm rotation on perceived auditor independence and audit quality. *Research in Accounting Regulation*, 23(1), 78-82.
- Dayanandan, A., Donker, H., Ivanof, M., & Karahan, G. (2016). IFRS and accounting quality: legal origin, regional, and disclosure impacts. *International Journal of Accounting and Information Management*, 24(3), 296-316.
- Dimitropoulos, P. E., Asteriou, D., Kousenidis, D., & Leventis, S. (2013). The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece. *Advances in Accounting*, 29(1), 108-123.
- Dinh, N., & Piot, C. (2014). IFRS adoption in Europe and audit market concentration, available at: www.ssrn.com.
- Ergun, U., & Öztürk, E. (2013). Perceptions of Small and Medium Enterprises on IFRS Adaptation Process: a Case Study in Federation of Bosnia and Herzegovina. *Journal of Business Administration Research*, 2(1), 43.
- Fiechter, P. (2011). The effects of the fair value option under IAS 39 on the volatility of bank earnings. *Journal of International Accounting Research*, 10(1), 85-108.
- Garcia, Jara, E., Cuadrado Ebrero, A., & Eslava Zapata, R. (2011). Effect of international financial reporting standards on financial information quality. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 9(2), 176-196.
- Gomariz, M. F. C., & Ballesta, J. P. S. (2014). Financial reporting quality, debt maturity and investment efficiency. *Journal of Banking & Finance*, 40, 494-506.
- Gross, C. (2016). The effect of the German accounting law modernization act on the comparability of private local GAAP and IFRS firms. *Schmalenbach Business Review*, 17(3-4), 423-460.
- Habib, A & Weil, S. (2008). The impact of regulatory reform on the value-relevance of accounting information: Evidence from the 1993 regulatory reforms in New Zealand. *Advances in Accounting*, 24(2), 227-236.
- Höglund, H., & Sundvik, D. (2016). Financial reporting quality and outsourcing of accounting tasks: Evidence from small private firms. *Advances in Accounting*, 35, 125-134.
- Houque, M. N., Monem, R. M., & van Zijl, T. (2012). Government quality, auditor choice and adoption of IFRS: A cross country analysis. *Advances in Accounting*, 28(2), 307-316.
- ———, M. N., van Zijl, T., Dunstan, K., & Karim, A. W. (2012). The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world. *The International journal of accounting*, 47(3), 333-355.
- Iatridis, G. (2010). International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information. *International review of financial analysis*, 19(3), 193-204.
- ——— & Rouvolis, S. (2010). The post-adoption effects of the implementation of International Financial Reporting Standards in Greece. *Journal of international accounting, auditing and taxation*, 19(1), 55-65.
- ——— & Dalla, K. (2011). The impact of IFRS implementation on Greek listed companies: An industrial sector and stock market index analysis. *International journal of managerial finance*, 7(3), 284-303.
- ———. (2012). Voluntary IFRS disclosures: evidence from the transition from UK GAAP to IFRSs. *Managerial Auditing Journal*, 27(6), 573-597.
- Jacob, R. A., & Madu, C. N. (2009). International financial reporting standards: an indicator of high quality?. *International Journal of Quality & Reliability Management*, 26(7), 712-722.
- Jara Bertin, M., & Tomás Arias Moya, J. (2013). The effect of mandatory IFRS adoption on accounting conservatism of reported earnings: evidence from Chilean firms. *Academia Revista Latinoamericana de Administración*, 26(1), 139-169.

- Joshi, M., Yapa, P. W. S., & Kraal, D. (2016). IFRS adoption in ASEAN countries: Perceptions of professional accountants from Singapore, Malaysia and Indonesia. *International Journal of Managerial Finance*, 12(2), 211-240.
- Kamath, R., & Desai, R.(2014). The impact of IFRS adoption on the financial activities of companies in India: An empirical study. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 13(3), 25.
- Kao, T. H. & Wei, H. S. (2014). The effect of IFRS, information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information. *Asian Economic and Financial Review*, 4(2), 226.
- Karampinis, N. I., & Hevas, D. L. (2011). Mandating IFRS in an unfavorable environment: The Greek experience. *The International Journal of Accounting*, 46(3), 304-332.
- Khlif, H., & Achek, I. (2016). IFRS adoption and auditing: a review. *Asian Review of Accounting*, 24(3), 338-361.
- Kilgore, A., Radich, R., & Harrison, G. (2011). The relative importance of audit quality attributes. *Australian Accounting Review*, 21(3), 253-265.
- Kim, J. B., & Shi, H. (2012). Voluntary IFRS adoption, analyst coverage, and information quality: International evidence. *Journal of International Accounting Research*, 11(1), 45-76.
- Lee, C., & Park, M. S. (2013). Subjectivity in fair-value estimates, audit quality, and informativeness of other comprehensive income. *Advances in Accounting*, 29(2), 218-231.
- Lin, S., Riccardi, W., & Wang, C. (2012). Does accounting quality change following a switch from US GAAP to IFRS? Evidence from Germany. *Journal of Accounting and Public Policy*, 31(6), 641-657.
- Liu, C., Yao, L. J., Hu, N., & Liu, L. (2011). The impact of IFRS on accounting quality in a regulated market: An empirical study of China. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 26(4), 659-676.
- Manganaris, P., Spathis, C., & Dasilas, A. (2016). How institutional factors and IFRS affect the value relevance of conservative and non-conservative banks. *Journal of Applied Accounting Research*, 17(2), 211-236.
- Matonti, G., & Iuliano, G. (2012). Voluntary adoption of IFRS by Italian private firms: A study of the determinants. *Eurasian Business Review*, 2(2), 43-70.
- Mohammadrezaei, F., Mohd-Saleh, N., & Banimahd, B. (2015). The effects of mandatory IFRS adoption: A review of evidence based on accounting standard setting criteria. *International Journal of Disclosure and Governance*, 12(1), 29-77.
- Morais, A. I., & Curto, J. D. (2009). Mandatory Adoption of IASB Standards: Value Relevance and Country-Specific Factors. *Australian Accounting Review*, 19(2), 128-143.
- Narktabtee, K., & Patpanichchot, S. (2011). The impact of country-level vs firm-level factors on the effectiveness of IFRS adoption: The case of European Union. *The International Business & Economics Research Journal*, 10(10), 79.
- Okafor, O. N., Anderson, M., & Warsame, H. (2016). IFRS and value relevance: evidence based on Canadian adoption. *International Journal of Managerial Finance*, 12(2), 136-160.
- Okoye, P. V., & Akenbor, C. O. (2014). Financial reporting framework in Nigeria and the adoption of the international financial reporting standards. *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, 2(1).
- Okpala, K. E. (2012). Adoption of IFRS and financial statements effects: The perceived implications on FDI and Nigeria economy. *Australian Journal of Business and Management Research*, 2(5), 76.
- Outa, E. R. (2011). The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption on the accounting quality of listed companies in Kenya. *International Journal of Financial Reporting*, a(1), 212-241.

- Paananen, M. (2008). The IFRS adoption's effect on accounting quality in Sweden. ", available at: www.ssrn.com.
- Paglietti, P. (2009). Investigating the effects of the EU mandatory adoption of IFRS on accounting quality: Evidence from Italy. *International Journal of Business and Management*, 4(12), 3.
- Palea, V. (2013). IAS/IFRS and financial reporting quality: lessons from the European experience. *China Journal of Accounting Research*, 6(4), 247-263.
- Ren, C. (2016). The Approach of Accounting Information Quality on Investment Efficiency—Empirical Evidence from Chinese Listed Companies. *Theoretical Economics Letters*, 6(02), 330.
- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*, 34, 17-38.
- Santos, M. A. C. D., & Cavalcante, P. R. N. (2014). Effect of the Adoption of IFRS on the Information Relevance of Accounting Profits in Brazil. *Revista Contabilidade & Finanças*, 25(66), 228-241.
- Schipper, K. (2010). How can we measure the costs and benefits of changes in financial reporting standards?. *Accounting and Business Research*, 40(3), 309-327.
- Senyigit, Y. B. (2014). determinants of voluntary IFRS adoption in an emerging markets evidence from turkey. *Accounting and Management Information System*, 13(3), 449-465.
- Soderstrom, N. S., & Sun, K. J. (2007). IFRS adoption and accounting quality: a review. *European Accounting Review*, 16(4), 675-702.
- Sunder, S. (2016). Better financial reporting: meanings and means. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(3), 211-223.
- Taylor, D. W. (2009). Costs-benefits of adoption of IFRSs in countries with different harmonization histories. *Asian review of Accounting*, 17(1), 40-58.
- Tsalavoutas, I., André, P., & Evans, L. (2012). The transition to IFRS and the value relevance of financial statements in Greece. *The British Accounting Review*, 44(4), 262-277.
- Watrin, C., & Ullmann, R. (2012). Improving earnings quality: The effect of reporting incentives and accounting standards. *Advances in Accounting*, 28(1), 179-188.
- Wieczynska, M. (2015). The “Big” Consequences of IFRS: How and When Does the Adoption of IFRS Benefit Global Accounting Firms?. *The Accounting Review*, 91(4), 1257-1283.
- Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality-Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 211, 644-652.
- Zeghal, D., Chtourou, S., & Sellami, Y. M. (2011). An analysis of the effect of mandatory adoption of IAS/IFRS on earnings management. *Journal of international accounting, auditing and taxation*, 20(2), 61-72.
- Zhang, J. (2011). *The effect of IFRS adoption on accounting conservatism—New Zealand perspective (Doctoral dissertation, Auckland University of Technology).*, available at: www.Proquest.com.

قائمة ملاحق البحث

ملحق رقم (١): بيان بأسماء شركات العينة

اسم الشركة	مسلسل
أبو قير للأسمدة	١
العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية	٢
سيدي كرير للبتروكيماويات	٣
سماد مصر	٤
المصرية للاتصالات	٥
النساجون الشرقيون	٦
السويس للإسمنت	٧
العامّة لصناعة الورق (راكنا)	٨
المصرية الدولية للصناعات الدوائية (إبيكو)	٩
الإسكندرية للزيوت المعدنية	١٠
الكابلات الكهربائية المصرية	١١
غاز مصر	١٢
الإسماعيلية مصر للدواجن	١٣
مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	١٤
السويدي اليكترونيك (للكابلات سابقا)	١٥
أسمنت سيناء	١٦
ليسيكو مصر	١٧
المصرية للدواجن	١٨
المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي	١٩
الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٢٠
جلاكسو سميثكلين	٢١
السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)	٢٢
مستشفى النزهة الدولي	٢٣
مصر لصناعة الزيوت والصابون	٢٤
المصرية لخدمات التليفون المحمول (أورنج)	٢٥
العربية لحليج الأقطان	٢٦
الإسكندرية للأدوية	٢٧
القاهرة للأدوية	٢٨
ممفيس للأدوية	٢٩
القاهرة للإسكان والتعمير	٣٠
كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	٣١
مطاحن وسط وغرب الدلتا	٣٢
العامّة للصوامع والتخزين	٣٣
مصر للأسواق الحرة	٣٤
مطاحن شمال القاهرة	٣٥
مطاحن مصر العليا	٣٦
مطاحن جنوب القاهرة	٣٧
مطاحن مصر الوسطي	٣٨
أسيك للتعددين (أسكوم)	٣٩
أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتعددين	٤٠
الدلتا للسكر	٤١
مطاحن شرق الدلتا	٤٢
الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	٤٣
البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٤٤

روبكس العالمية لتصنيع الأكياس	٤٥
الدولية للمحاصيل الزراعية	٤٦
المركز الطبي الإسكندرية	٤٧
المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	٤٨
المصرية للمنتجات السياحية	٤٩
أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	٥٠

ملحق رقم (٢): نتيجة اختبار الفرض الأول

يؤثر تبني معايير التقرير المالي الدولية إيجاباً علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

Regression

variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Adp ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: FQ

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.101 ^a	.010	.009	5.71168

a. Predictors: (Constant), Adp

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	238.860	1	238.860	7.322	.007 ^b
	Residual	23064.669	707	32.623		
	Total	23303.529	708			

a. Dependent Variable: FQ

b. Predictors: (Constant), Adp

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.829	.348		2.382	.017
	Adp	1.196	.442	.101	2.706	.007

a. Dependent Variable: FQ

ملحق رقم (٣): نتيجة اختبار الفرض الثاني

يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة معنوياً، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، التي ينتمي لها مراقب حسابات الشركة.

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Adp.AQ, AQ, Adp ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: FQ

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.114 ^a	.013	.009	5.71194	1.924

a. Predictors: (Constant), Adp.AQ, AQ, Adp

b. Dependent Variable: FQ

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	302.024	3	100.675	3.086	.027 ^b
	Residual	23001.505	705	32.626		
	Total	23303.529	708			

a. Dependent Variable: FQ

b. Predictors: (Constant), Adp.AQ, AQ, Adp

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
								(Constant)
1	Adp	1.058	.734	.090	1.440	.150	.362	2.759
	AQ	.437	.730	.037	.598	.550	.370	2.703
	Adp.AQ	.266	.915	.023	.291	.771	.234	4.274

a. Dependent Variable: FQ

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	Adp	AQ	Adp.AQ
1	1	3.176	1.000	.01	.01	.01	.01
	2	.398	2.826	.03	.14	.14	.04
	3	.384	2.876	.13	.04	.03	.16
	4	.042	8.674	.83	.81	.82	.79

a. Dependent Variable: FQ

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.5406	2.3010	1.5718	.65314	709
Residual	-2.24803-	78.30188	.00000	5.69982	709
Std. Predicted Value	-1.579-	1.116	.000	1.000	709
Std. Residual	-.394-	13.708	.000	.998	709

a. Dependent Variable: FQ

ملحق رقم (٤): نتيجة اختبار الفرض الثالث

يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة معنوياً، باختلاف حجم الشركة .

Regression

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
-------	-------------------	-------------------	--------

1	Adp.Size, Size, Adp ^b	.	Enter
---	----------------------------------	---	-------

a. Dependent Variable: FQ

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.109 ^a	.012	.008	5.71505	1.930

a. Predictors: (Constant), Adp.Size, Size, Adp

b. Dependent Variable: FQ

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	276.982	3	92.327	2.827	.038 ^b
	Residual	23026.547	705	32.662		
	Total	23303.529	708			

a. Dependent Variable: FQ

b. Predictors: (Constant), Adp.Size, Size, Adp

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
		1	(Constant)	-3.885				
	Adp	6.585	5.649	.557	1.166	.244	.006	163.088
	Size	.548	.516	.068	1.063	.288	.347	2.879
	Adp.Size	-.624	.646	-.474	-.965	.335	.006	172.081

a. Dependent Variable: FQ

Collinearity Diagnostics^a

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	Adp	Size	Adp.Size
1	1	3.580	1.000	.00	.00	.00	.00
	2	.414	2.942	.00	.00	.00	.00
	3	.006	25.505	.10	.11	.10	.10
	4	.001	75.052	.90	.89	.90	.90

a. Dependent Variable: FQ

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N

Predicted Value	.0942	2.1541	1.5718	.62547	709
Residual	-1.96314	77.89664	.00000	5.70293	709
Std. Predicted Value	-2.362	.931	.000	1.000	709
Std. Residual	-.344	13.630	.000	.998	709

a. Dependent Variable: FQ

ملحق رقم (٥): نتيجة اختبار الفرض الرابع

يختلف التأثير الإيجابي لتبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة معنوياً، باختلاف مستوي الرفع المالي للشركة.

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Adp.Lev, Lev, Adp ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: FQ

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.232 ^a	.054	.050	5.59219	1.918

a. Predictors: (Constant), Adp.Lev, Lev, Adp

b. Dependent Variable: FQ

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1256.328	3	418.776	13.391	.000 ^b
	Residual	22047.201	705	31.273		
	Total	23303.529	708			

a. Dependent Variable: FQ

b. Predictors: (Constant), Adp.Lev, Lev, Adp

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
	1	(Constant)	.651					.938
	Adp	-1.244	1.078	-.105	-1.153	.249	.161	6.206
	Lev	.374	1.835	.014	.204	.838	.269	3.719
	Adp.Lev	6.075	2.156	.287	2.818	.005	.130	7.717

a. Dependent Variable: FQ

Collinearity Diagnostics^a

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	Adp	Lev	Adp.Lev
1	1	3.322	1.000	.00	.00	.00	.01
	2	.434	2.765	.02	.04	.04	.04
	3	.227	3.825	.05	.07	.05	.10
	4	.016	14.320	.92	.89	.91	.86

a. Dependent Variable: FQ

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-.5451	11.4037	1.5718	1.33209	709
Residual	-6.90245	78.05444	.00000	5.58033	709
Std. Predicted Value	-1.589	7.381	.000	1.000	709
Std. Residual	-1.234	13.958	.000	.998	709

a. Dependent Variable: FQ